المرتبة السادسة عند الحافظ ابن حجر "مقبول عند المتابعة" في كتابه تقريب التهذيب دراسة استقصائية تطبيقية على كتب الرجال"القسم الأول"

د. ماجد محمد عبده الدلالعه

أستاذ مساعد/ قسم الدراسات الإسلامية/ عمادة السنة التحضيرية

جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل/ الدمام/ المملكة العربية السعودية

Sixth place when Hafiz Ibn Hajar

.Acceptable upon follow-up, otherwise it is ranked layyn Alhadeeth

In his Book "Al-Taqreep

An applied survey on Alrejaal books

Dr. Majed Mohammed Abdo Aldalalah

Assistant Professor / Department of Islamic Studies / Deanship of Preparatory Year and Support Studies

Imam Abdul Rahman bin Faisal University / Dammam / Kingdom of Saudi Arabia

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تجلية مصطلح مهم شغل المحدثين قديماً وحديثاً، وتناوله الكثير من الباحثين المعاصرين، لكنّ بعضهم فهمه على خلاف ما أراده صاحبه ابن حجر، ألا وهو "مقبول عند المتابعة وإلاّ فلين الحديث"، ومن ثم بيان رأي الشيخ وليد العاني في كتابه "منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها"، لهذا المصطلح في كتاب الإمام ابن حجر التقريب، بحيث يعرض هذا البحث رأي الشيخ وليد العاني، ويناقشه ثم يوجهه نحو الصواب من مراد ابن حجر، ويجلي الباحث ذلك من خلال حشد عشرات الأمثلة والأدلة التي تبين مقصود ابن حجر من هذا المصطلح، من خلال كتابيه (التقريب والتهذيب) وغيرهما، وكذلك أستفيد من كلام الإمام الذهبي وغيره من المحدثين، وبذلك أوضح وأجلي كلام الإمام ابن حجر من خلال الاستعانة بالأحاديث التي رواها أصحاب منزلة (مقبول) في كتب الصحيح والسنن. ويجلي هذا البحث مسألة عدم وضوح منهج الإمام ابن حجر في كتابه (التقريب) لبعض المشتغلين بعلم الحديث، وترتب على ذلك تضعيف كثير من الأحاديث في كتب السنّة، وكان منهجي في هذا البحث تتبع أقوال ابن حجر، ومقارنتها بأقوله في غير كتابة التقريب، ومن ثم مقارنته بغيره من أقوال أئمة الحديث، ثم تتبع عمله في كتبه ومقارنته بعمل غيره في الحكم على الرجال وأحاديثهم.

مصطلحات البحث: علم الجرح والتعديل، المجهول، المقبول، لين الحديث، المستور

Abstract

This research aimed to demonstrate an important term occupying modern and past, It was taken up by many contemporary researchers, But some of them understood it contrary to what his friend Al-Hafiz Ibn Hajar wanted, which is "acceptable upon follow-up, otherwise it is weak in his narration of the hadith, Then, explaining Sheikh Walid Al-Ani's opinion regarding his study, "The method of studying and verifying the foundations, For this term in the book Al-Hafiz Ibn Hajar Al-Taqreeb, So that this research presents the opinion of Sheikh Walid Al-Aniy, He discusses it and then directs it to the rightness with the intent of Imam Ibn Hajar, The researcher clarified this by providing dozens of evidence that shows the intent of Imam Ibn Hajar in this term, Through his books, the (Altaqreeb) and (Altahdeeb) of approximation and the refinement of refinement and others, as well as I benefit from the words of Imam Al-Dhahabi and other modern and practicing the science of men, Likewise, I benefit from the words of Imam Al-Dhahabi and others who are modern and engaged in the science of men, and by this we reveal the words of Ibn Hajar through the use of hadiths narrated by the companions of Maqbul Maqbool from the books of Al-Sahih and Al-Sunan. This research also aims to expose the accepted term of Ibn Hajar in his book Al-Taqreeb, the problem of this research lies in the lack of clarity of Ibn Hajar's method in his book The Approximation of Some People Working with the Science of Hadith, and consequently the weakening of many hadiths in the books of the Sunnah. Sayings of the imams of the hadith, and then follow his work in his books and compare it to the work of others in judging the men and their hadiths

key words: **wound and modification**, **unknown**, **acceptable**, **soft talk**, **hidden**

أهداف البحث:

- تجلية مصطلح الإمام ابن حجر "مقبول عند المتابعة"، في كتابه التقريب من خلال الأمثلة من كتابه التقريب ومن كتب غيره.
- تخريج الأحاديث التي رواها المقبولون في كتب الصحيح والسنن والحكم عليها.
- بيان الراجح في مرتبة الرجال الذين قال عنهم الإمام ابن حجر "مقبول"، ومقارنته برأي أئمة الحديث.

مشكلة البحث:

-عدم وضوح منهج الإمام ابن حجر في كتابه التقريب لبعض المشتغلين بعلم الحديث.
-تفسير وبيان آراء الإمام ابن حجر عند عدد من المشتغلين بعلم الحديث في كتابه التقريب خلافا لما أراد.
- بناء أحكام على رواة وتضعيفهم بناءا على ذكر ابن حجر لهم في التقريب، ووصفهم بـ "مقبول".
-تضعيف أحاديث في كتب السنّه ذكر الإمام ابن حجر في "التقريب" أنهم مقبولون.

-تقويل الإمام ابن حجر مالم يقل في مصطلح "مقبول عند المتابعة"، وبيان التفسير الصحيح والمنطقي والمقبول من خلال تتبع الأمثلة والشواهد لمقصوده.

منهج البحث: المنهج المتبع في هذا البحث كالتالي:

١- بيان وتوضيح المقصود بمصطلح مقبول.

٢- جمع الراوة الذين قال عنهم الإمام ابن حجر "مقبول".

٣- ترجمة الرواة المقبولون، من كتب الرجال والمصنفات وبيان رأي الأئمة فيهم.

٤- عزو الأحاديث النبوية التي رواها المقبولون إلى مصادرها وبيان درجتها في غير الصحيحين.

٥- توثيق أقوال الأئمة، والنصوص المقتبسة ونسبتها إلى أصحابها ومصادرها الأصلية.

٦- بيان المقصود بالمفردات والمصطلحات الحديثية إن وجدت.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الكتب موضوع منهج الحافظ ابن حجر في كتابيه (التهذيب والتقريب) وغيرها، أما في هذه الجزئية "المرتبة السادسة عند ابن حجر"، فكان البحث فيها ليس كثيرا، وقد استدل بها أصحابها بأحاديث كثيرة، لكنهم لم يميزوا بين الأحاديث صحيحها من سقيمها، ولم يخرجوها ويحكموا على كثير منها، كما لم يجمعوا هذه الأحاديث في بحث واحد مستقل، وحقيقة لم أجد كتابا ذكر هذه الأحاديث جمعاً وتخريجا ودراسة في حدود علمي، ولكن بعض الكتب ذكرت مجموعة من الأحاديث وكانت كتابة وعظيه لا علمية محققه. ومن هذه الدراسات على وجازتها: (معنى لفظة مقبول عند ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب لمحمد خلف سلامة). لا شكّ أنّه بحث -على وجازته- طيب، ولكنه لم يجهز على الموضوع، فبقي الأمر غامضاً. و(شذرات من المنهج المأمول ببيان معنى قول ابن حجر مقبول، أبو محمد الألفي). و(شروط الحافظ ابن حجر لمصطلح "مقبول" في تقريب التهذيب، وتطبيقات رواة الكتب الستة وملحقاتها)، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث للدراسات الإسلامية في جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، و(بحث مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة، بحث ماجستير مقدم لجامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين ويقع بنحو ٣٠٠ صفحة)، وبحث بعنوان (المقبول عند ابن حجر في التقريب دراسة تطبيقية على الصحيحين، رسالة دكتوراه)، وبحث: (لين الحديث عند الإمام ابن حجر في التقريب دراسة تطبيقية على صحيح مسلم)، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية (المجلد١٢، العدد:٢، ص٦٧-١١٨، يونيو: ٢٠٠٤)، ورسالة ماجستير بعنوان: (مصطلح لين الحديث عند ابن حجر في التقريب دراسة تطبيقية على رواة السنن الأربعة مقدمة للجامعة الإسلامية في غزة، فلسطين)، و(مصطلح لين الحديث نشأته تعريفه دلالته وحكمه بين النقاد والحافظ ابن حجر، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية لطارق رسلان محمود، جامعة المنيا، مصر). و(مصطلح مقبول، استعماله ودلالته لدى الحافظ غي تقريب التهذيب). مع كثرة هذه المراجع إلاّ أنّ بحثي هذا كان في جزئية ألا وهي "مقبول عند المتابعة" وتطبيقاته وناقشت هذه المرتبة عند الشيخ الدكتور وليد العاني رحمه الله في كتابه، "منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها".

خاتمة: تتضمن أهم النتائج.

راجيا من الله تعالى أن يسهم هذا البحث المختصر في بيان منهج ابن حجر في مصطلحه "مقبول عند المتابعة"، ومناقشة حال هؤلاء الرواة وبيان الرأي الفصل في أحاديثهم والتي ضعفها بعض المعاصرين اعتمادا على فهمهم لمصطلحات ابن حجر في كتابه التقريب.

مقدمة

الحمد لله نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له. وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله. أما بعد:فإنّ علم الجرح والتعديل هو أحد أنواع العلوم المتعلقة بالرواة: وهذا العلم يعدّ من الأهمية بمكان؛ ذلك أنّ الغرض من معرفته حفظ سنّة الرسول ﷺ.فمن أهميته: إجماع أهل العلّم على أنّه لا يقبل إلاّ خبر العدل، كما أنّه لا تقبل إلاّ شهادة العدل؛ لذلك كان السؤال عن المخبر من أهل العلم والمعرفة واجباً محتماً.وإذا كان معرفة أحوال الرواة من أوجب الواجبات لحفظ سنة النّبي ﷺ، فإنّ بيان حال من عرف بالضعف أو الكذب، وكذا من عرف بالضبط والعدالة من ذلك الواجب أيضاً؛ ليعرف الناس حقيقة أمر من نقل حديث النّبي ﷺ إلى الأمّة.[١] قال عبد الله بن المبارك:"الإسناد من الدّين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء".[٢]وقال عبدان قال: سمعت عبد الله بن المبارك يقول: "الإسناد من الدّين، ولولا الإسناد لقال: من شاء ما شاء " قال أبو عبد الله: فلولا الإسناد وطلب هذه الطّائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام، ولتمكّن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب

الأسانيد، فإنّ الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترا".[٣] ولم يخل عصر من العصور من إمام يقوم بواجب هذه الصنعة، إلا أنّ المنهج اختلف من المتقدمين إلى المتأخرين، فبعد أن كان عند المتقدمين قائماً على الاجتهاد والأصالة والسَبر والاستقراء أصبح عند المتأخرين قائما على الترتيب والجمع والتصنيف، ومن خلال التطور الزمني للتصنيف في علم الجرح والتعديل، كان "الكمال في أسماء الرجال" للحافظ المزي أحد حلقات تطوره، والذي نال من الاهتمام ما لا ينكره عاقل، ومن ثم تكاثرت فروعه، فكان أحد تلك الفروع كتاب (تقريب التهذيب) لحافظ عصره بلا مدافع، وإمام وقته بلا منازع ابن حجر العسقلاني. وقد برزت في هذا الكتاب –كما في غيره من كتبه–شخصية الحافظ الناقد الخبير البصير بمواضع الكلام، ومراتب الرواة، وعلل أحاديثهم، فكان خير تعبير عن علم جمّ وافر، وذوق ماهر، فلقي من القبول ما لم يكد يلقه كتاب آخر في موضوعه، ولم يجرأ أحد من النّاس على ردّ أحكام الحافظ –بل: غاية ما كان استدراكات لا يخلو عمل بشريّ من العوز لها– منذ تأليفه في النصف الأول من القرن التاسع الهجري حتى وقت قريب.[٤]ومن خلال اطلاعي على هذا الكتاب الجليل تبين لدي أنّ هناك بعض العبارات التي فيها غموض، وكذلك بعض المصطلحات التي اصطلحها الحافظ ابن حجر في كتابه، فكنت أسجل ملاحظاتي على النسخة التي حققها الشيخ محمد عوامة وكلّ ذلك كان عرضا وليس قصدا، كما أنّ الشيخ نفسه–عوامة–قد أبدى تحفظا كبيرا إزاء المرتبة السادسة في التقريب "مقبول". وقد وقع كثير من المشتغلين بالسنّة النبوية من المعاصرين في فهم مصطلحات الحافظ ابن حجر فهما فهما ليس صحيحا، مما أدى لتضعيف مئآت الأحاديث بغير حقّ، وذلك لأنّهم لم يرجعوا إلى الكتب الكبيرة الأساسية في الجرح والتعديل، ولو لكتابه التهذيب الذي هو أصل التقريب، بل فهموا أحكامه فهما أصمّا مما جعل البعض من هؤلاء من يتهم الحافظ ابن حجر بالتناقض أحيانا، وبالتساهل أحياناً أخرى. وأول دراسة جادة في حلّ هذه الإشكالات العديدة هي للدكتور وليد العاني رحمه الله في كتابه الماتع "منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها"، فقد تصدى لها، وحاول فكّ ألغازها ورموزها، وانتقد الشيخ أحمد شاكر في فهمه لها، وتكلم على المراتب "الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة" وهي التي أحدثت هذه الإشكالات، وقد استطاع الوصول إلى فهم كلام ابن حجر إلى حدّ بعيد، ولكنّه أخفق في بعض الجوانب، وقد كثرت الردود عليه ما بين مؤيد ومعارض، ومتحفظ أيضا. فرأيت أن أقوم بدراسة بعض مصطلحات ابن حجر ومنهجه في هذا الكتاب الفريد، وكانت طريقة عملي في هذا البحث على النحو التالي:

١.نقل كلامه على المرتبة السادسة "مقبول عند المتابعة".

٢. تكلمت على هذه المرتبة من خلال التطبيق العلمي لها عند ابن حجر في التقريب أو في كتبه الأخرى، ولا سيما التهذيب، وأردفت ذلك بنقل كلام الحافظ الذهبي ولا سيما في كتابه الكاشف، لتتضح الصورة بشكل أكثر دقة.

٣. أكثرت من ذكر الأمثلة التطبيقية، وذلك بغية الوصول إلى مراد الحافظ ابن حجر رحمه الله.

٤. ذكرت كلام الشيخ العاني على المراتب التي تكلم عنها وحاولت تأييد كلامه بغير الأدلة التي استدلّ بها

٥. عقبت على كلامه موافقه أحيانا بشكل يطول ويقصر حسب الحال.

٦.حاولت ضبط كثير من القواعد أو المصطلحات غير المنضبطة والوصول بها إلى النتائج الدقيقة. ٧.التعقيب على كلام الحافظ ابن حجر موافقة –وهو الأكثر–أو مخالفة –وهو الأقل– ولا يضيره ذلك، فلسنا بمعصومين عن الخطأ، فالمصيب له أجران والمخطئ له أجر واحد.

٨. ناقشت كثيراً من الأخطاء التي نُسبت للحافظ ابن حجر، وناقشت كلام المخالفين بروية.

٩. ناقشت ما قيل عن منهجه من قبل العلماء المعاصرين وبينت وجه الصواب من الخطأ فيه.

قد قسمت هذا البحث إلى عدة مباحث وخاتمة:

القسم الأول من المرتبة السادسة **(مقبول).**

المبحث الأول: التعريف بالمقبول عند الإمام ابن حجر.

المبحث الثاني: الأدلة على تحسين حديث المقبول.

المبحث الثالث: هل تشترط المتابعة لتحسين حديث المقبول؟

المبحث الرابع: الملاحظات على كلام الشيخ وليد العاني.

المبحث الخامس: آراء أخرى حول تفسير معنى المقبول عند ابن حجر.

القسم الأول من المرتبة السادسة (مقبول عند المتابعة).

المرتبة السادسة عند ابن حجر هي "مقبول عند المتابعة" مصطلح جديد لم يُسبق إليه ابن حجر، ومن ثمّ فقد أوقع من جاء بعده بحيرة شديدة، وغموض.وقد حار من جاء بعده ماذا يقصد بهذه المرتبة التي أسرف في استعمالها، فزاد عدد الرواة الذين وصفهم بهذا الوصف ناف على (١٥٨٨) راويا، وقد حاول الدكتور وليد العاني حلّ هذا اللغز، الذي استعصى على كثير من الباحثين، ولذا سأذكر رأيه ثم أعقّب عليه، وأناقشه وأؤيد رأيي بأمثلة كثيرة.[٥]قال الشيخ وليد العاني: "هذه المرتبة أكثر ابن حجر من استعمالها في كتابه تقريب التهذيب، ولم تكن قبله ظاهرة هذا الظهور، ولم يستعملها سابقوه من النقاد، ولا لاحقوه إلاّ قليلا–وقد استعملها الذهبي في الكاشف في ثلاثة مواضع.[٦] إلاّ أنّ اجتهاد ابن حجر وتحريره أديا به إلى اعتماد هذه المرتبة بين مراتب التعديل، وقد قسّم المرتبة السادسة إلى قسمين: **الأولى: المقبول. والثانية: لين الحديث،** وسوف نخصص القسم الأول لدراسة المسألة الأولى من المرتبة السادسة، ونفرد قسماً ثانياً لدراسة المسألة الثانية لاحقا بحول الله تعالى.

المبحث الأول: التعريف بالمقبول عند الإمام ابن حجر رحمه الله

عرّف ابن حجر المقبول فقال: "من ليس له من الحديث إلاّ القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله".[٧] هذا المصطلح يقوم على ركنين أساسيين: **الأول:** قلّة الحديث، **والثاني:** عدم ثبوت ما يقتضي ضعفه وترك حديثه، وقد التزم ابن حجر بهذا التزاماً ثابتاً في كلّ كتابه، وقد تتبعت كثيراً من هؤلاء المقبولين، فرأيت غالبهم ممن له حديثاً واحدا، أو حديثين، وقلّ منهم من له ثلاثة، أمّا أكثر من ذلك فهو نادر، وقد وجدت أكثر راوٍ أدخله ابن حجر في هذه المرتبة راوياً روى ستة أحاديث.

أما الركن الثاني: فإنّ أمثال هؤلاء المقلّين قلّما يرد فيهم الجرح، لقلّة حديثهم، وبالتالي قلّة خطئهم، بل العكس هو الصحيح، فغالباً ما يوثقون، ويوثقهم أئمة الحديث، ولو كانوا من أصحاب الأحاديث الكثيرة، لوضعهم ابن حجر في مرتبة "ثقة" أو "صدوق"، لكن لقلّة حديثهم مع ورود التوثيق جعلهم ابن حجر في هذه المرتبة.[٨]والملاحظ أنّ الركن الأساسي عند الإمام ابن حجر لهذه المرتبة هو ندرة حديثهم، ومن كان عنده الحديث أو الحديثان أو الثلاثة، ففي الغالب يكون ضبطه لها وتعداده إيّاها أكثر من ضبط صاحب الأحاديث الكثيرة، ولذلك ترى الخلاف واسعاً بين العلماء في المرتبة الأعلى من هذه المرتبة، وهي الخامسة بينما يكاد لا يظهر خلاف في هذه المرتبة. وغالب الكلام الوارد في أصحاب هذه المرتبة يقوم أساساً على التجهيل، لأنّ هذا الراوي الذي لا يروي إلاّ حديثا واحدا، في الغالب يكون الراوي عنه واحداً أيضاً، وتفرد الراوي عن شيخ يضع ذلك الشيخ في عداد المجاهيل، فغالب "المقبولين" في الأصل "مجاهيل"، ولكن لورود التوثيق في هذا الراوي من إمام معتبر أو أكثر، هو الذي رفع من شأنه، فيكون هذا التوثيق بمثابة رفع للجهالة، أي يقوم مقام الراوي الآخر عنه، بل يخرجه من هذه المرتبة "مجهول الحال" إلى مرتبة أعلى، وهي "المقبول" عند ابن حجر.ومن كان هذا حاله –أي قلّة وندرة الحديث وورود التوثيق– فما المانع من قبول حديثه والاحتجاج به، إنّه لا مانع من ذلك، سوى ما استقرّ في أذهان البعض أنّ مصطلح "مقبول" من مراتب الضعف عند ابن حجر، وهو على التحقيق ليس كذلك. وهذا ما يفسر وجود عشرات الرواة من هذه المرتبة في الصحيحين، أمّا في غير الصحيحين –ممن التزم الصحة– فشيء يفوق ذلك بكثير. وإذا شئت التدليل على ما قدمت من أنّ المقبول عند ابن حجر يقوم على ركن أساسي وهو قلّة الحديث، فإليك هذه النماذج:

١–بور بن أصرم المروزي مقبول (خ)، روى عن ابن المبارك وعنه البخاري حديثاً واحداً في الجهاد، وعبيد الله بن واصل البخاري، ... وحكى أبو الوليد الباجي في رجال البخاري: أنّ ابن عدّي قال: لا يعرف.[٩]

قال ابن حجر: له حديث واحد، وروى عنه البخاري وغيره،[١٠] وقال ابن عدي: لا يعرف، وهذا القول مردود، إذ عرفه البخاري وروى عنه في الصحيح، وإلاّ كيف يروي البخاري الإمام عمّن لا يعرفه؟

٢–جابر بن إسماعيل الحضرمي المصري، مقبول (تخ م د س ق). ذكره ابن حبان في الثقات.[١١]

قال ابن حجر: "وأخرج ابن خزيمة حديثه في صحيحه،[١٢] مقرونا بابن لهيعة وقال: ابن لهيعة لا أحتجّ به، وإنما أخرجت هذا الحديث لأنّ فيه جابر بن إسماعيل.[١٣] فهذا لم يرو عنه إلاّ واحد، ولم يوثقه إلاّ ابن حبّان، وليس له إلاّ حديث واحد، واحتجّ به واحد من أصحاب الصحاح.

قلت: أخرج حديثه مسلم قال: حدّثني أبو الطّاهر وعمرو بن سوّاد قالا: أخبرنا ابن وهب، حدّثني جابر بن إسماعيل، عن عقيل، عن ابن شهاب عن أنس عن النّبيّ ﷺ ... الحديث".[١٤]وله حديث آخر عند الطبراني: قال: حدّثنا موسى بن سهل أبو عمران الجونيّ، حدّثنا هشام بن عمّار، حدّثنا جابر بن إسماعيل، حدّثنا محمّد بن أبي يحيى الأسلميّ، عن أبيه، قال: دخلنا على سهل بن سعد السّاعديّ في بيته، فقال: "...الحديث".[١٥] حديثه حسن.**قلت:** فهشام بن عمار راو آخر، وروى عنه يونس بن عبد الأعلى الصدفي كما في صحيح ابن خزيمة أيضا.[١٦] وهذا حديث آخر

عند الطحاوي: حدّثنا ابن أبي داود، قال: ثنا أصبغ بن الفرج، قال: ثنا ابن وهب، عن جابر بن إسماعيل، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه "...الحديث".[١٧] وهو حديث صحيح. **قلت:** ففي قول الشيخ العاني نظر.

٣- حماد بن حميد الخراساني مقبول (خ)، عن عبيد الله بن معاذ، بحديث في الاعتصام رواه عنه البخاري،[١٨] ولم يعرف إلاّ في هذا الحديث... قال أبو عبد الله: "... صاحب لنا، حدثنا هذا الحديث وكان عبيد الله في الأحياء حينئذ".[١٩]وقال ابن مندة هو من أهل خراسان وقال ابن عدي: لا يُعرف، وذكر ابن أبي حاتم، حماد بن حميد نزيل عسقلان... وسمع منه أبو حاتم، وقال: شيخ. قال الباجي في رجال البخاري: يشبه عندي أن يكون هو هذا. قلت: وهو كلام لا يفيد لما سلف من قول البخاري وابن مندة وابن عدي وهم أعرف به.[٢٠] وقال الذهبي: محدّث لا يُدرى من هو، روى عنه البخاري في صحيحه، عن عبيدالله بن معاذ، فهو أصغر من البخاري.[٢١]

٤-خالد بن غلاّق القيسي مقبول، (بخ م). روى عن أبي هريرة حديث الدعاميص،[٢٢] وعنه سعيد الجريري وأبو السليل ضريب بن نقير، وذكره ابن حبان في الثقات. قلت: وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، وسكت عليه البخاري وأبو حاتم.[٢٣]

٥-رفاعة بن الهيثم بن الحكم الواسطي، مقبول، (م)...، قلت: ذكر بعضهم أنّ مسلما روى عنه ثلاثة أحاديث.[٢٤] بل خمسة أحاديث بعضها وحده وبعضها مقرون.[٢٥]

٦-شجاع بن الوليد البخاري مقبول، (خ). ... وأبي نعيم وعنه البخاري وأحمد بن عبدة الآملي وسهل ابن شاذويه البخاري، قلت: ليس له في الصحيح سوى حديث واحد في المغازي.[٢٦]**وبعد هذه الأمثلة من الرواة نرى أنّ أمثال هؤلاء "المقبولين" الذين ذكرهم ابن حجر في كتابه التقريب، قبل العلماء المتقدمون روايتهم لا لجهلهم، ولكن لأنهم من المقلين في الحديث فرووا حديثهم ووثقوهم بروايتهم لحديثهم، وهم من المقلين من الرواية.**

المبحث الثاني: الأدلة على تحسين حديث المقبول

المقبول يقابل المردود عند أهل اللغة، وعند أهل الحديث على السواء، قال ابن حجر: "المقبول وهو: ما يجب العمل به عند الجمهور".[٢٧] وقال ابن حجر: "وقد وجدنا في عبارة جماعة من أهل الحديث ألفاظا يوردونها في مقام القبول ينبغي الكلام عليها وهي: الثابت والجيد والقوي والمقبول والصالح...".[٢٨] فالحديث المقبول مصنف ضمن هذه المجموعة من أوصاف الأحاديث. ومعلوم أنّ المقبول يطلق على الصحيح والحسن، ولكنه لا يطلق على الضعيف، إلاّ أنّ العالم من أهل الحديث لا يعدل عن لفظة صحيح إلى (مقبول) أو جيد أو قوي أو صالح إلاّ لنكتة صارفة.هذا فيما يتعلق بتقسيم الحديث إلى مقبول ومردود، ففي أي مراتب القبول يقع حديث الراوي المقبول عند ابن حجر؟ والجواب: إن المقبول ليس مرتبة من مراتب الصحة عند ابن حجر، كما أنها ليست من مراتب الضعف، لكنها مرتبة من مراتب الحسن.

الأدلة على أنّ الراوي المقبول حديثه حسن:

الدليل الأول: تخريج أصحاب الصحاح للمقبول. فمن يذكره ابن حبان في الثقات، وسكت عنه الأئمة، خاصّة فيمن تقادم بهم العهد من التابعين، هم من شرط الصحيح عند ابن حبان، إذا عري عن التدليس وكان الراوي عنه ثقة، وكذا هو من شرط الصحيح عند ابن خزيمة، ومن باب أولى عند الحاكم، وكذلك هو على شرط الصحيح عند الضياء المقدسي في المختارة. فكم عند هؤلاء من راوٍ سكت عنه السابقون من الأئمة أدخله ابن حبان في ثقاته، واحتجّ بهم في صحيحه، وأدخلوا حديثهم في صحاحهم، وقد علم هذا بالاستقراء من فعلهم.وأكثر الكتب إخراجاً لهؤلاء المقبولين هو كتاب "الأحاديث المختارة للضياء المقدسي"، الذي هو بإجماع النقاد أعلى مزية من كتاب المستدرك، ويوازي تصحيحه ابن حبان والترمذي، كما ذكر ذلك غير واحد من العلماء، قال السخاوي: "من مظان الصحيح المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما".[٢٩] وهذا الكتاب يغلب عليه الحديث الصحيح، لكن فيه ما هو معلل بما يذكره الضياء نفسه في تعليله، كما أشار هنا، وفيه ما يسكت عنه ولا يصّحّ، لكن حرصه على أن يكون منتقى من أجود الحديث ظاهر فيه. ولا يصلح أنّ يطلق عليه وصف الصحّة، إنما فيه الصحيح الغالب، كما يوجد الصحيح الغالب في كتب السنن المعروفة، غير أنّه يمتاز بكون ما فيه من الصحيح فهو مما يزيد على البخاري ومسلم. وهو فيه أشدّ احتياطاً من الحاكم، ولذا قدمّه طائفة من متأخري العلماء على المستدرك للحاكم، قال ابن تيمية: "الذي هو أصحّ من صحيح الحاكم".[٣٠]وقال تلميذه ابن عبد الهادي: "اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة على ما في الصحيحين، وهو أعلى مرتبة من تصحيح الحاكم، وهو قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان، ونحوهما، فإنّ الغلط فيه قليل، ليس هو مثل صحيح الحاكم، فإنّ فيه أحاديث كثيرة يظهر أنّها كذب موضوعة، فلهذا انحطت درجته عن درجة غيره".[٣١] وقال السخاوي: "هي أحسن من المستدرك".[٣٢] قال الشيخ وليد العاني: "فهو إذا من كتب الصحّة، وتجنب صاحبه أن يدخل فيه ما أدخل الحاكم في المستدرك من الضعيف، ولذا رجّحوه عليه، وسلّموا له ما صحح من أحاديث سوى

أحاديث قليلة.[٣٣]**ولقد طالعت أجزاء عديدة من هذا الكتاب، ورأيته يدخل في كتابه هذا جملة من الرواة ممن هم من هذه المرتبة، الذين قال فيهم ابن حجر: مقبول، وهو في الغالب يعقب على الحديث بتعليقات مفيدة لمبحثنا هذا، منه: أنه يقول مثلا: "فلان ذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما ولم يذكرا فيه جرحاً، وذكره ابن حبان في الثقات". وقد تكررت منه هذه العبارة مرات عديدة، وهؤلاء غالب المقبولين عند ابن حجر. وهذه أمثلة لمن روى لهم في كتابه هذا ممن هم من هذه المرتبة:**

١-عبد الملك بن الحارث بن هشام، صاحب أبي هريرة، قال فيه ابن حجر: مقبول، وساق له حديثا من طريقه في مسند أبي بكر، عن ابن وهب، قال: أخبرني حيوة بن شريح، قال: سمعت عبد الملك بن الحارث السّهميّ، عن أبي هريرة، قال: سمعت أبا بكر، ...الحديث". إسناده صحيح.[٣٤] **قلت:** لكنه لم ينفرد به فقد تابعه غيره من الثقات عليه كما ذكره الضياء بعده مباشرة.

٢-أبو خالد المجوّز، واسمه: ثابت بن سعد الطائي، قال ابن حجر: مقبول، وروى الضياء المقدسي من طريقه حديثا لأبي بكر، من طريق عمرو بن عثمان، ثنا أبي، ثنا أبو خالد المجوّز، عن ثابت بن سعد الطّائيّ، عن جبير بن نفير قال: ... الحديث".[٣٥] إسناده حسن. **قلت:** لكن ثابت بن سعد لم ينفرد به، فالتمثيل به فيه نظر.

٣-عبد الرحمن المسلي الكوفي، قال ابن حجر: مقبول، وروى الضياء من طريقه حديثاً في مسند عمر، عن داود بن عبد الله الأودي عن عبد الرّحمن المسلي، عن الأشعث بن قيس عن عمر بن الخطّاب عن النّبي ﷺ قال: "... الحديث". رواه أبو داود عن زهير بن حرب.[٣٦] إسناده حسن.

٤-عبد الله بن خليفة الهمداني، قال ابن حجر: مقبول، وروى له الضياء المقدسي من طريقه حديثا عن عمر، من طريق أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر، أنّ امرأة أتت النّبيّ ﷺ، فقالت :... الحديث".[٣٧] إسناده حسن.

قال الشيخ وليد العاني: ولو استرسلت في ذكر أحاديث المقبولين التي أدخلها الضياء في المختارة، مما ليس في الصحيحين أو أحدهما لطال بنا البحث، لكن هذه إشارات لبعض هؤلاء المقبولين:

٥-الجهم بن الجارود، عن أبي عبد الرّحيم عن الجهم بن الجارود عن سالم عن أبيه قال أهدى عمر بن الخطّاب بختيّة أعطى بها ثلاثمائة دينار فأتى رسول الله ﷺ:"... الحديث".[٣٨]

٦-ميمون الكردي، ذكره في مكانين وحسن الأول وصحح الثاني، ديلم بن غزوان عبديّ، حدّثنا ميمون الكردي، حدّثني أبو عثمان النّهدي، عن عمر بن الخطّاب أنّ رسول الله ﷺ قال: "... الحديث".[٣٩] وهو حديث صحيح.

مما سبق يمكننا أن نقول: إنّ حديث المقبول عند ابن حجر، قد أدخله أصحاب الصحاح في صحاحهم جميعا، ولا أستثني واحداً ممن صنّف في الصحيح، فالبخاري روى لـ (٣٦) مقبولاً في صحيحه، ومسلم خرّج لـ (٦٨) مقبولاً في صحيحه، وابن حبان أخرج لـ (١٤٩) مقبولاً في صحيحه، ولا يقل حال صحيح ابن خزيمة ولا مستدرك الحاكم عن هذه الكتب، وأمّا المختارة فقد عرفناً شيئاً من حاله قبل قليل.[٤٠]وقد قال ابن حجر عن رواة الصحيحين: "ورواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم، فهم متقدّمون على غيرهم في رواياتهم، وهذا أصل لا يخرج عنه إلاّ بدليل". وقد يتعلل البعض أنّ هؤلاء المقبولين لم يرويا لهم في الأصول، بل في المتابعات والشواهد. والجواب: لقد احتجا بالمقبول، كما رويا له متابعة واستشهادا، ومن أمثلة الاحتجاج بالمقبول: جعفر بن أبي ثور السوائي، قال ابن حجر: مقبول. روى عن جده جابر بن سمرة في "الوضوء من لحوم الإبل" وغير ذلك وهو جده من قبل أمّه وقيل من قبل أبيه، روى عنه أشعث بن أبي الشعثاء وسماك بن حرب وعثمان بن عبد الله بن موهب ومحمد بن قيس الأسدي، قال ابن حبان: هو أبو ثور بن عكرمة فمن لم يحكم صناعة الحديث توهم أنهما رجلان مجهولان، **قلت:** هكذا قال ابن حبان في الثقات، وقال ابن المديني عن أبيه: مجهول، وقال الترمذي في العلل: جعفر مشهور، وقال الحاكم أبو أحمد: هو من مشائخ الكوفيين الذين اشتهرت روايتهم عن جابر وليس ذكر عكرمة في نسبه بمحفوظ، وكذا من قال جعفر بن ثور من غير تكنيته، وصحح حديثه في "لحوم الإبل"، ومسلم وابن خزيمة وابن حبان وابن مندة والبيهقي وغير واحد، وذكر البخاري في التاريخ، والاختلاف في نسبته إلى جابر بن سمرة وصدر كلامه بقوله قال: سفيان وزكرياء وزائدة عن سماك عن جعفر بن أبي ثور بن جابر عن جابر بن سمرة فكأنه عنده أرجح.[٤١]**قلت: الأول:** روى له مسلم حديثان **الأول:** حدّثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري، حدّثنا أبو عوانة، عن عثمان بن عبد الله بن موهب، عن جعفر بن أبي ثور، عن جابر بن سمرة، أنّ رجلا سأل رسول الله ﷺ ... الحديث".[٤٢] **والثاني:** حدّثنا ابن أبي شيبة، حدّثنا عبيد الله بن موسى، أخبرنا شيبان، عن أشعث بن أبي الشّعثاء، عن جعفر بن أبي ثور، عن جابر بن سمرة، قال:"... الحديث".[٤٣]

ثمّ إنّ ما يخرجه البخاري ومسلم متابعة أو استشهادا غالبه من قبيل الحسن الذاتي، وقليل منه ما هو ضعيف، ومعلوم أنّهما أخرجا لمن دون المقبول على سبيل المتابعة، لكنه قليل، والغالب على ذلك الحسن لذاته، كما صرح بذلك ابن حجر.[٤٤] قال الشيخ وليد العاني: وقد عرف أنّ كثيراً من علماء الحديث –ومنهم أصحاب الصحيح– لم يكونوا يفرّقون بين الحسن والصحيح، ولذلك أدخلوا حديث المقبول في صحاحهم، فهل يحقّ لنا الآن أنّ نصحح حديث المقبول تأسياً بمن سبق من أصحاب الصحيح؟ والجواب: كلا، لا يسوغ لنا ذلك الآن، لأنّ الاصطلاحات قد استقرت في ضوابط ما يطلق عليه اسم الصحيح، وفي ضوابط ما يطلق عليه اسم الحسن. ولهذا اقتضانا استقرار هذه الاصطلاحات إفراد من حديثه حسن، وإن كان من رواة كتب الصحة المجمع عليها، وهذا لا يقدح في شأن واحد من هذه الكتب، بل هذا ما اقتضته مناهج أهل الحديث في تصنيف الحديث إلى صحيح وحسن".[٤٥]

قلت: وفي كلامه الأخير نظر، بل نصحح ونحسن لحديث المقبول حسب مقتضى الحال.وهذا مثال واحد للرد عليه، ففي التقريب: أحمد بن أيوب بن راشد الضبي الشعيري، مقبول من العاشرة (بخ).[٤٦] وفي تهذيب الكمال: "(بخ) روى عن سفيان بن حبيب وسهل بن أسلم وشبابة بن سوار (بخ)... وروى عنه البخاري في الأدب، وأحمد بن عمار بن خالد الواسطي، وأحمد بن محمد الرازي، والحسن المعمري، وعبد الله الدورقي... .[٤٧] وزاد ابن حجر: "روى عنه عبد الله بن أحمد في (زيادات المسند) وذكره ابن حبان في الثقات فقال: "ربما أغرب وكناه أبا الحسن"،[٤٨] وقال الذهبي: "... وكان ثقة، روى عنه: البخاري في كتاب الأدب له، وأبو زرعة، وأبو يعلى، وغيرهم".[٤٩] فهذا وأمثاله يصحح حديثهم بلا ريب.

الدليل الثاني: أنّ (المقبول) عند ابن حجر في التقريب يقابل (الثقة) عند غيره من علماء النقد.

قال الإمام الذهبي: "من أخرج له الشيخان على قسمين: أحدهما: ما احتجّا به في الأصول. وثانيهما: من خرّجا له متابعة وشهادة واعتباراً، فمن احتجّا به أو أحدهما، ولم يوثّق، ولا غُمز، فهو ثقة، حديثه قوي، ومن احتجّا به أو أحدهما، وتكلّم فيه: فتارة يكون الكلام فيه تعنّتا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قويّ أيضاً، وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحطّ عن مرتبة الحسن، التي قد نسمّيها: من أدنى درجات الصحيح، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتجّ به البخاريّ أو مسلم في الأصول، ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة، ومن خرّج له البخاريّ أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم مَن في حفظه شيء، وفي توثيقه تردّد، فكلّ من خرّج له في الصحيحين، فقد قفز القنطرة، فلا معدل عنه إلاّ ببرهان بيّن. نعم، الصحيح مراتب، والثقات طبقات، فليس من وثّق مطلقاً كمن تُكلّم فيه، وليس من تُكلّم في سوء حفظه واجتهاده في الطّلب، كمن ضعّفوه ولا من ضعّفوه ورووا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتّهموه وكذّبوه".[٥٠]

قلت: فالذي يعنيه الذهبي بقوله: لم يُوثق ولا غمز ممن روي له في الصحيحين، يقابل المقبول عند ابن حجر، وأنت ترى أنّ الذهبي نصّ على أنّ من كان هذا حاله فهو ثقة وحديثه قوي.وقال الذهبي في ترجمة حفص بن بغيل: "قال ابن القطان: لا يُعرف له حال ولا يُعرف، قلت: لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا، فإنّ ابن القطان يتكلم في كلّ من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدلّ على عدالته، وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل".[٥١]

فقوله: خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل، هم الذين عناهم ابن حجر بمرتبة مقبول.وقال الذهبي في موضع آخر من الميزان في ترجمة مالك بن الخير الزبادي المصري: "محله الصدق، يروي عن أبي قبيل، عن عبادة مرفوعاً: "ليس من أمّتي من لم يجلّ كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا".[٥٢] روى عنه حيوة بن شريح، وهو من طبقته، وابن وهب، وزيد بن الحباب، ورشدين، قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته –يريد أنّه ما نصّ أحد على أنّه ثقة– وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أنّ أحدا نصّ على توثيقهم، والجمهور على أنّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أنّ حديثه صحيح". [٥٣]**قلت:** وهذا يوضح ما تقدم، وهؤلاء الذين روى عنهم الجماعة، ولم ينصّ أحد على توثيقهم ولم يأتوا بما ينكر عليهم هم المقبولون عند ابن حجر، والذهبي نصّ على توثيقهم، فيصحح حديثهم، لكن ابن حجر جعلهم مقبولين، فحسّن حديثهم، فهذه ثلاثة نصوص من كلام الذهبي فيمن هو مسكوت عنهم، وروى لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما.

الأول: من احتجا به ولم يوثق ولا غُمز.

والثاني: في الصحيحين من هذا النمط خلّق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل.

والثالث: في رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أحد نصّ على توثيقهم، هؤلاء الخلق وأمثالهم في كتب السنن هم السبب الذي دعي ابن حجر لابتكار مرتبة جديدة يضيفها إلى مراتب التعديل، وهي مرتبة مقبول.

فالذهبي في النصّ الأول جعلهم ثقات، والثاني مستورون، وفي الثالث حديثهم صحيح، وهذا -كما ترى - اضطراب في الحكم من إمام كبير من أئمة النقد، هذا الاضطراب جعل ابن حجر يفكر في ضبط هذا الأمر بابتكار هذه المرتبة وإدراج هؤلاء وأمثالهم فيها، ونِعم ما فعل.[٥٤]

ومن هنا نقول: إنّ المنهجية والتنظيم العلمي عند ابن حجر فاقت ما كان عند سابقيه من النقاد، وضبطت ما كان سائبا من الاصطلاحات، والذي بقي علينا هو معرفة أحكام هذه الاصطلاحات عنده، وضبطها قدر الإمكان من خلال ما حكم به النقاد على أحاديث رجال هذه المرتبة، ومن خلال ما حكم به ابن حجر نفسه على أحاديث هؤلاء، وهذه خطوة في هذا الطريق.[٥٥]**قلت:** لو ضبط ابن حجر هذه المصطلحات بشكل دقيق، لما حار من جاء بعده بفهم هذه الألغاز، ولا سيما هذه المرتبة التي لم يسبق إليها، فإذا كنا منصفين نجد الاضطراب في هذه المرتبة جليّ جدّا عند ابن حجر، أكثر من اضطراب الذهبي.

الدليل الثالث: تحسين العلماء لحديث المقبول

إنّ كثيرا من المقبولين عند ابن حجر حسّن لهم غير واحد من أئمة النقد، وسوف أختار واحدا من هؤلاء الأئمة الكبار المعتدلين، وهو الإمام البخاري، فقد حكم على غير حديث لغير واحد من المقبولين بالحسن. ولكن مما يجب التنبيه عليه هنا أنّ البخاري عندما يحسّن حديثاً بعينه فمراده بالتحسين سند الحديث، وليس أصله، فهو قد يسأل عن حديث واحد، وله أسانيد عدّة، فتراه يحسّن سندا ويضعف آخر، مما يدلّ على أنّ تحسينه منصرف إلى إسناد بعينه لا إلى متن الحديث، ولا بأس من توضيح ذلك بهذا المثال:

-قال الترمذي: "حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن، أنّ عبد الرحمن توضأ عند عائشة، فقالت: يا عبد الرحمن أسبغ الوضوء، فإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ويل للأعقاب من النار".[٥٦]

-"وحدثنا أبو الوليد الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن سالم مولى دوس أنّه سمع عائشة، تقول لعبد الرحمن نحوه.

-وقال أيوب بن عتبة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن معيقيب، عن النّبيّ ﷺ نحوه. فسألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: حديث أبي سلمة، عن عائشة حديث حسن، وحديث سالم مولى دوس عن عائشة حديث حسن، وحديث أبي سلمة عن معيقيب ليس بشيء. كان أيوب لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه، فلا أحدث عنه، وضعف أيوب بن عتبة جدا. قال محمد: وحديث أبي عبد الله الأشعري: "ويل للأعقاب من النار". هو حديث حسن.[٥٧]**قلت:** فهذا حديث واحد، روي بثلاثة أسانيد، حسّن البخاري اثنين منها، وضعف واحدا، والحديث هو الحديث، فتحسين البخاري فيما ننقله في هذه المباحث، وكذا حكم غيره من العلماء إنما هو منصرف للإسناد دون المتن، فيجب التنبه لذلك حتى لا يعترض علينا معترض فيقول: إنما حسّن البخاري هذا الحديث باعتبار المجموعية لا باعتبار السند، أو حسنّه باعتبار الباب لا باعتبار سند بحاله. والمسألة واضحة لمن له مسيس علم بهذا الفنّ، ولا تحتمل أكثر من هذا التنبيه، ولو شئنا لأتينا بعشرات الأمثلة التي تبين أن أحكام الأئمة على الأحاديث إنّما هي باعتبار أسانيدها، وليس باعتبار أصولها، إلاّ ما يحسّنه الترمذي فتحسينه يكون باعتبار المجموعية على ما قرره غير واحد من العلماء.

أمثلة من تحسين البخاري لأحاديث من أدخلهم ابن حجر في مرتبة المقبول:

١-قال البخاري: "وحديث أبي عبد الله الأشعري: "ويل للأعقاب من النّار"، هو حديث حسن.[٥٨]

قلت: هذا الحديث رواه ابن ماجة، فقال: حدّثنا العبّاس بن عثمان، وعثمان بن إسماعيل الدّمشقيّان، قالا: حدّثنا الوليد بن مسلم قال: حدّثنا شيبة بن الأحنف، عن أبي سلّام الأسود، عن أبي صالح الأشعريّ قال: حدّثني أبو عبد الله الأشعريّ، عن خالد بن الوليد، ويزيد بن أبي سفيان، وشرحبيل بن حسنة، وعمرو بن العاص كلّ هؤلاء، سمعوا من رسول الله ﷺ قال: "أتمّوا الوضوء، ويل للأعقاب من النّار".[٥٩] وفي هذا الحديث: شيبة بن الأحنف وهو مقبول، وأبو صالح الأشعري وهو مقبول أيضا، وقد حسّن هذا الحديث البوصيري في الزوائد فقال: "إسناده حسن ما علمت في رجاله ضعفا".[٦٠]

٢-قال الترمذي: "حدثنا القاسم بن دينار، حدثنا مالك بن إسماعيل، حدثنا ذؤاد بن علبة، عن مطرف، عن الشعبي، عن أبي عبد الله الجدلي، عن خزيمة بن ثابت، عن النّبي ﷺ قال في المسح على الخفين: "ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوم للمقيم". سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: إنما روى هذا الحديث ذؤاد بن علبة، عن مطرف، عن الشعبي، ولا أرى هذا الحديث محفوظا ولم يعرفه إلاّ من هذا الوجه، وسألت محمدا فقلت: أيّ الحديث عندك أصح في التوقيت في المسح على الخفين؟ قال: حديث صفوان بن عسال، وحديث أبي بكرة حسن.

وسألته عن حديث هشيم، عن داود بن عمرو، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن عوف: أمرنا رسول الله ﷺ بالمسح.... الحديث". فقال: هو حديث حسن، قلت: حمّاد بن سلمة روى عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي إدريس، عن بلال، قال: أخطأ فيه ابن سلمة، أصحاب أبي قلابة رووا عن أبي قلابة، عن بلال، ولم يذكروا فيه عن أبي إدريس.[٦١] وهذا الحديث في إسناده المهاجر بن مخلد مولى البكرات، قال فيه ابن حجر: "مقبول"، وصححه الشافعي والخطابي.[٦٢]

٣-وفي علل الترمذي حدّثنا عبّاس بن محمّد، حدّثنا عبد الوهّاب بن عطاء، حدّثنا إسرائيل، عن زيد بن عطاء بن السّائب، عن محمّد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: "غفر الله لرجل كان... الحديث". سألت محمّدا عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن. قلت: في إسناده زيد بن عطاء بن السائب، مقبول.[٦٣]ونكتفي بهذه الأمثلة التي توضح تحسين الإمام البخاري لحديث من أدخلهم ابن حجر في هذه المرتبة.ويمكن أنّ نقول: إنّ بعض الأئمة صححوا حديث المقبول، ومثالنا على ذلك جعفر بن أبي ثور. أبو ثور وهو مقبول، قال ابن حجر: "صحح حديثه في "لحوم الإبل" مسلم وابن خزيمة وابن حبان وأبو عبد الله ابن مندة والبيهقي وغير واحد".[٦٤]

وهذه نماذج من أحكام بعض الأئمة على أحاديث من أدخلهم ابن حجر هذه المرتبة:

٤-محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الثور، قال ابن حجر: مقبول، وصحح له البوصيري في الزوائد.[٦٥]

قال ابن ماجة: حدّثنا علي بن محمّد، حدّثنا عبيد الله بن موسى عن عثمان ابن الأسود عن محمّد بن عبد الرّحمن بن أبي بكر قال: كنت عند ابن عبّاس جالسا فجاءه رجل فقال: من أين جئت؟ قال: من زمزم. قال: فشربت منها كما ينبغي قال: وكيف؟ ... فإنّ رسول الله ﷺ قال: "... الحديث".[٦٦]

٥- محمد بن عبد الجبار الأنصاري، قال ابن حجر: مقبول، وقد أخرج له ابن حبان في صحيحه أخبرنا الفضل بن الحباب الجمحيّ، قال: حدّثنا محمّد بن كثير العبديّ، قال: أخبرنا شعبة، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن محمّد بن كعب القرظيّ، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ، قال: "... الحديث".[٦٧] وهناك أمثلة أخرى لا يتسع المقام لذكرها وأكتفي بما تقدم.

الدليل الرابع: تحسين ابن حجر نفسه لحديث (المقبول) وهذا من أقوى ما يستدلّ به على حسن حديث المقبول، وهذه أمثلة من ذلك:

١-قال ابن حجر: قال أحمد: حدّثنا عبد الله حدّثني أبي حدّثنا وكيع حدّثنا وبر ابن أبي دليلة عن محمّد ابن ميمون بن مسيكة عن عمرو بن الشّريد عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: ... الحديث".[٦٨] ثم قال ابن حجر عقب هذا الحديث: "وهو إسناد حسن".[٦٩]

قلت: وفيه محمد بن ميمون بن أبي مسيكة، مقبول، وقال في ابن حجر في فتح الباري بعد ذكر هذا الحديث والحكم على إسناده بالحسن أيضا: "وذكر الطبراني أنّه لا يروى إلاّ بهذا الإسناد".[٧٠]فالحديث من أفراد محمد بن ميمون، وهو مقبول، وحسّن له ابن حجر من غير متابعة.

٢-قال ابن حجر: في تعليقه على هذا الحديث، قال ابن أبي شيبة حدّثنا يزيد بن هارون، عن محمّد بن عمرو، عن أبي عمرو بن حماس، عن مالك بن أوس بن الحدثان النّضريّ، عن أبي ذرّ؛ أنّه دخل المسجد فأتى سارية فصلّى عندها ركعتين.[٧١] قال ابن حجر: والإسناد حسن.[٧٢]

قلت: فيه أبو عمرو بن حماس وقد قال فيه ابن حجر: مقبول.

٣-قال ابن حجر في شرحه لحديث النعي من كتاب الجنائز: "وقد كان بعض السّلف يشدّد في ذلك حتّى كان حذيفة إذا مات له الميّت يقول: إذا متّ فلا تؤذنوا بي أحدا إنّي أخاف أن يكون نعياً فإنّي سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النّعي". أخرجه الترمذي وابن ماجه بإسناد حسن.[٧٣] وحبيب بن سليم: مقبول.

٤-قال ابن حجر: وهو يوضح حكم ما رواه البخاري في صحيحه تعليقا بصيغة التمريض مما لم يورده في موضع آخر من الصحيح: ومنه ما هو ضعيف... ثم قال: ومثال الحسن قوله في البيوع: ويذكر عن عثمان أنّ النّبيّ ﷺ قال له: "إذا بعت فكِل، وإذا ابتعت فاكتل".[٧٤]

وهذا الحديث رواه الدارقطني، قال: حدّثنا إبراهيم بن حمّاد حدّثنا أحمد بن منصور ومحمّد بن إسحاق ومحمّد بن إسماعيل السّلمي قالوا: حدّثنا أبو صالح حدّثني يحيى بن أيّوب عن عبيد الله بن المغيرة -وهو صدوق- عن منقذ مولى سراقة عن عثمان ابن عفّان أنّ رسول الله ﷺ قال لعثمان: "إذا ابتعت فاكتل وإذا بعت فكل". وقال ابن حجر: أخرجه الضياء في المختارة، ومقتضاه أن يكون عبيد الله عنده ثقة".[٧٥] **قلت:** وعبيد الله بن المغيرة، قال فيه ابن حجر: مقبول، وهنا قال فيه: صدوق. وفيه أيضا منقذ مولى عثمان، قال فيه ابن حجر: مقبول، ولكنه قال في التغليق: ومنقذ مجهول الحال، وقد ذكره ابن حبان في الثقات.[٧٦] وقال ابن الملقن: "وعبيد الله بن المغيرة، وثّقه أبو حاتم، ومنقذ ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال عبد الحقّ: منقذ ليس بمشهور وقبله من لا يحتج به".[٧٧] **قلت:** وللحديث متابعة تامّة كما في مسند أحمد قال: حدثنا عبد الله، حدثني أبي، ثنا أبو سعيد، ثنا ابن لهيعة، أخبرنا موسى بن وردان قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت عثمان يخطب على المنبر

وهو يقول: كنت ابتاع التمر من بطن من اليهود يقال لهم بنو قينقاع فأبيعه بربح الآصع فبلغ ذلك النّبيّ ﷺ فقال: "يا عثمان إذا اشتريت فاكتل وإذا بعت فكل". وحسنه الشيخ شعيب.[٧٨]

٦-عبد الحميد بن عبد الواحد البصري الغنوي، مقبول، قال ابن حجر في الإصابة في ترجمة أسمر بن مضرس الطائي وأخرج حديثه أبو داود بإسناد حسن قال: أتيت النّبي ﷺ فبايعته فقال: "من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له".[٧٩] **قلت:** هو عند أبي داود: حدّثنا محمّد بن بشّار، حدّثني عبد الحميد بن عبد الواحد، حدّثتني أمّ جنوب بنت نميلة عن أمّها سويدة بنت جابر عن أمّها عقيلة بنت أسمر بن مضرّس عن أبيها أسمر بن مضرّس قال أتيت النّبيّ ﷺ فبايعته فقال: "من سبق إلى ماء لم يسبقه". قال فخرج النّاس يتعادون يتخاطّون.[٨٠]

المبحث الثالث: هل تشترط المتابعة لتحسين حديث المقبول؟

إنّ المطالبة بالمتابعة إنّما تكون لتقوية سند ما فيه ضعف ما، وليست حكماً عاماً في الراوي، فلا تشترط المتابعة إلاّ لسدّ خلل ما في رواية بعينها، وهذا الخلل قد يكون من الثقة، وحتى من الحافظ الثبت، ومن باب أولى من الصدوق أو الصدوق الذي يَهم.فالحافظ الثبت إذا اختلط اشترطت المتابعة له إذا وقعت الرواية عنه ممن روى عنه بعد الاختلاط، وكذلك الثقة المدلس إذا عنعن، وكذلك الثقة إذا وهم أو أخطأ، وكذلك الثقة صاحب البدعة إذا روى ما ينصر بدعته. وهكذا، فإنّ المتابعة تشترط لعلاج خلل طارئ على السند في رواية خاصة، وليست حكماً عاماً في الراوي، وقد تقدم من أمثلة هذا المبحث أنّ ابن حجر وغيره حسّنوا أحاديث بعض المقبولين من غير المطالبة بالمتابعة، فقد حسّن البخاري حديث البراء بن عازب في صفة راية النّبيّ ﷺ وقد تفرد به يونس ابن عبيد، وهو مقبول.[٨١] وحسّن ابن حجر حديث عمرو بن الشريد عن أبيه عن النّبيّ ﷺ: "ليُّ الواجد يُحلُّ عرضه وعقوبته".[٨٢] وقد تفرد به محمد بن ميمون وهو (مقبول).[٨٣] وحسّن ابن حجر حديث عليّ في صفة الصلاة، وقد تفرد به غزوان بن جرير عن أبيه، وكلاهما (مقبول).[٨٤]ولا بأس أن نختم هذا المبحث بمثال: وهو حديث عليّ: قال الطبراني: حدّثنا جعفر بن محمّد الفريابيّ، ثنا أبو جعفر النّفيلي، ثنا يونس بن راشد، عن عون بن محمّد بن الحنفيّة، عن أبيه، عن جدّه عليّ ابن أبي طالب، أنّ رسول الله ﷺ قال: "عليكم بالإثمد فإنّه منبتة للشّعر مذهبة للقذا، مصفاة للبصر".[٨٥]و(عون) هذا ذكره ابن أبي حاتم وقال: وروى عن أبيه عن جده، روى عنه يونس بن راشد ومحمد بن موسى وعبد الملك بن أبي عياش... .[٨٦] ولم يذكر فيه جرحاً، وذكره ابن حبان في الثقات وسكت عنه،[٨٧] وقال الهيثمي: "وفيه عون بن محمّد بن الحنفيّة، ذكره ابن أبي حاتم، وروى عنه جماعة، ولم يجرحه أحد، وبقيّة رجاله ثقات".[٨٨] **قلت:** فهذا ليس له من الحديث إلاّ القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وهذا شرط المقبول عند ابن حجر، وهذا الحديث الذي رواه عن أبيه عن جده تفرد به، ولم يشاركه فيه أحد.وقال الطبراني: "لا يروى هذا الحديث عن عليّ إلّا بهذا الإسناد، تفرّد به: النّفيليّ"، وقال أبو نعيم:" هذا حديث غريب من حديث ابن الحنفيّة، لم يروه عنه إلّا ابنه عون، ولا عنه إلّا يونس".[٨٩]وبعد كلّ هذا نقول: إنّ هذا الحديث حسّنه المنذري في الترغيب،[٩٠] وحسّنه ابن حجر في الفتح،[٩١] وقال العراقي في شرح الترمذي: إسناده جيد.**قلت:** فأين شرط المتابعة التي بها حسّن ابن حجر هذا الحديث. وبهذا نخلص إلى أنّ حديث المقبول حسن لذاته، سواء توبع أو لم يتابع".[٩٢] **قلت:** وهذا المثال برأيي غير سديد، وذلك لأنّ عوناً روى عنه جماعة، وسكت عنه البخاري وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يطعن به أحد، وحديثه هذا لم ينفرد به إلاّ من جهة أبيه، وإلاّ فالحديث قد ورد من طُرق أخرى صحيحة وحسنة، وهو في سنن الترمذي، عن ابن عباس، وقد روى من غير وجه عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: "عليكم بالإثمد... الحديث". قال: وفي الباب عن جابر وابن عمر. قال أبو عيسى: حديث ابن عبّاس حديث حسن لا نعرفه على هذا اللّفظ إلاّ من حديث عبّاد بن منصور.[٩٣] -وقال ابن ماجه: حدّثنا أبو سلمة يحيى بن خلف حدّثنا أبو عاصم، حدّثني عثمان بن عبد الملك، قال: سمعت سالم بن عبد الله يحدّث عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "عليكم بالإثمد ...الحديث".[٩٤]

-وقال: حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدّثنا عبد الرّحيم بن سليمان عن إسماعيل بن مسلم عن محمّد بن المنكدر عن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "عليكم بالإثمد عند النّوم".[٩٥]

-وفي مصنف ابن أبي شيبة، قال: حدّثنا عبد الرّحيم بن سليمان، عن إسماعيل بن مسلم، عن محمّد بن المنكدر، عن جابر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "عليكم بالإثمد، ...الحديث ".[٩٦]

-وقال: حدّثنا عبد الرّحيم بن سليمان، عن إسماعيل بن مسلم، عن محمّد بن المنكدر، عن جابر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "عليكم بالإثمد... الحديث ".[٩٧]

قلت: ولك أن تقول: صحيح إنّه متابع، ولكن الحافظ المنذري حسّن إسناده وحده، وحسنه ابن حجر لذاته، ولم يقل إنه حسن لغيره، حتى يكون هذا الاعتراض في محلّه.وهذا الاعتراض صحيح من حيث المبدأ، ولكن الحافظ ابن حجر ذكره ضمن عدة أحاديث في الموضوع نفسه، بعضها

صحيح وبعضها حسن، وبعضها ضعيف، لا سيّما وأنّ ابن حجر، قد بيّن من حيث الجملة مقصده بهذه المرتبة أنّه قليل الحديث، لم يرو منكرات، توبع، فما هو المقصود بالمتابعة؟ لا شكّ أنّ المقصود بها أن يروى الحديث من طرق أخرى سواء باللفظ أو بالمعنى.

وهذا الحديث انطبق تعريف المقبول عنده، والمشكلة الأساسية هنا، أنّه نصّ في المرتبة السادسة على المقبول حيث توبع وإلاّ فهو ليّن الحديث، وابن حجر حكم على الراوي بأنه (مقبول)، وحكم على رواة آخرين باللين، ولم يُفرد ليّن الحديث بمرتبة خاصة ضمن المراتب الاثني عشر؛ فما معنى ذلك.لقد فهم من عبارة ابن حجر كثير من علماء العصر أنّ من قال عنه (مقبول) يجب أنّ نبحث عن طرق وشواهد ومتابعات له، فإن وجدنا حكمنا بحسنه، وإلاّ حكمنا عليه بالضعف.ولو دققنا مليّا في كلام هؤلاء العلماء لوجدنا أنّهم قد اتّهموا ابن حجر بالجهل وعدم العلم – شعروا أم يشعروا– والسبب **في ذلك أننا أمام ثلاث احتمالات:**

الأول: أنّ ابن حجر قد أفرد هؤلاء (المقبولين) بهذه المرتبة من مراتب التعديل، وهو يعلم أنّهم توبعوا فحكم عليهم بهذا الحكم الخاص الذي تفرد به، ومن ثمّ فحديثهم حسن، وذلك لأنّه كان من أعلم علماء عصره بالجرح والتعديل، وكتب في الرواة كلّهم تقريباً، وكانت السنّة النّبوية بين يديه أكثر مما هي بين أيدينا اليوم، فميّز بين الراوي المتابع وبين الراوي غير المتابع، وكفانا مؤنة البحث عن هؤلاء، ويقوّي هذا الرأي أنّه قد حكم على رواة آخرين باللّين نصّاً.

الثاني: أنّه لم يبحث عن أحوالهم ووضع هذه القواعد للبحث عنهم لمن يأتي بعده من العلماء اللاحقين.

ويعترض على هذا الاحتمال وصف ابن حجر بالجهل، إذ كيف يسوغ له أن يقول عن راو بأنه (مقبول) وهو لا يعلم أنه يستحقّ هذه المرتبة أم لا؟ أليس في هذا تلبيسا على من جاء بعده؟ إذ لا بدّ من البحث في كلّ راوٍ قال عنه ذلك، وعددهم كثير جدا.

الثالث: أنّ هذا الشرط الأخير وهو المتابعة بالمعنى الاصطلاحي يعتبر قيداً في حكم اللاغي تماماً، وذلك لأنّ أحاديثهم قليلة في الأصل لا تتجاوز رؤوس الأصابع، لاسيّما وأننا لو نظرنا في أحوال هؤلاء الرواة بشكل عام نجد أنّ الإمام البخاري قد سكت عليهم، وكذلك أبو حاتم الرازي وأبو زرعة، وذكرهم ابن حبان في الثقات، وحسّن لهم أو صحّح الترمذي وابن حبان وابن خزيمة والحاكم والمنذري والعراقي والهيثمي وابن الملقن والبوصيري، وسواهم ممن سبق الحافظ ابن حجر، وهم الذين يقول الذهبي في الكاشف عن عديد منهم (وُثّق).

والاحتمال الثاني: هو أبعد هذه الاحتمالات وأضعفها، على التحقيق، ونحن نربأ بابن حجر أن ينزل إلى هذا المستوى بتاتا، وسوف نرى القول الفصل فيهم في المباحث التالية.

المبحث الرابع: الملاحظات على كلام الشيخ العاني رحمه الله تعالى

إنّ الشيخ العاني هو أول من قام بدراسة بعض مصطلحات ابن حجر في التقريب، ولاسيما هذه المرتبة والتي دونها، وردّ كثيرا من الأخطاء الشائعة حولهما، وهو عمل جليل ونادر، نسأل الله تعالى أن يثيبه عليه خير الجزاء. ولا شك أنّه قد بذل جهداً كبيراً في تبيان معنى المقبول عند ابن حجر، ووصل إلى نتائج طيبة بلا ريب، ولا سيّما فيما يتعلق برجال الصحيحين.فأمّا ما نوافقه عليه فهو من قال عنه ابن حجر من رجال الصحيحين: (مقبول) فلا شكّ أنّ حديثهم يدور بين الصحّة والحسن، وذلك لإجماع الأمّة على صحة أحاديث الصحيحين، ولكلام العلماء كالذهبي وغيره عن هؤلاء المقلّين، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق عديد مستورون، ماضعّفهم أحد، ولاهم بمجاهيل.**فكلام الشيخ العاني عنهم في غاية الروعة والدقة، وفي هذا ردّ على من يعتمدون على كتاب التقريب وحده ويضعّفون أحاديث في الصحيحين بحجة أنّ ابن حجر ذكر فيهم كلاما أو قال عنهم (مقبولون) ونحو ذلك، فلم يقصد ابن حجر تضعيف روايتهم في الصحيحين، بل دافع عن رجال الصحيحين دفاعاً رائعاً ولا سيما في مقدمة فتح الباري (هدي الساري)، والفتح وغيرهما من كتبه النفيسة والمحررة. والملاحظات الهامة على كلام العاني فعديدة منها:**

أولاً: ما سوى رجال الصحيحين وعددهم كثير جدّا بالنسبة لمن قيل فيه مقبول، فهؤلاء يختلف الأمر فيهم، ولا يمكن قياسهم على رجال الصحيحين بتاتاً.

ثانياً: العمل الذي قام به –وإن كنّا لا نقلل من شأنه بتاتاً–إلاّ أنّه قائم على الانتقائية، وليس على الاستقراء، ولا يمكن الأخذ من هذه العينة الصغيرة حكماً عامّاً، وذلك لكثرة من قال عنهم ابن حجر (مقبول)، فالجزم بأنّ مرتبة مقبول تعني الحسن الذاتي دون استقراء أمر يصعب الجزم به.

ثالثاً: سوف أقوم بمقارنة بين من قال فيهم مقبول من البداية فقط، وحتى الرقم مائة، بقول غيره من علماء الجرح والتعديل ولا سيما الذهبي، وسوف ننظر هل يمكن تصحيح حديثهم أم تحسينه كما ذهب إليها الشيخ العاني، أمّ أنّ حديثهم ضعيف كما ذهب إليه كثير من العلماء المعاصرين، أم أنّ الأمر خاضع لاعتبارات عديدة؟ **وإليك الأمثلة:**

١١-أحمد بن أيوب بن راشد الضبي الشعيري، مقبول من العاشرة (بخ) وفي التهذيب: روى عن عبد الوارث بن سعيد وشبابة وعنه البخاري في كتاب الأدب وأبو زرعة والحسن بن علي المعمري وأبو يعلى وغيرهم، قلت: وروى عنه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند وذكره ابن حبان في الثقات،[٩٨] فقال: ربما أغرب وكناه أبا الحسن.[٩٩] وقال الذهبي: ... عن مسلمة بن علقمة، وعبد الوارث بن سعيد، ومحمد بن أبي عدي، وكان ثقة، روى عنه: البخاري في كتاب الأدب له، وأبو زرعة، وأبو يعلي، وغيرهم.[١٠٠] **قلت:** فالصواب أنّه ثقة وحديثه صحيح.[١٠١]

١٩-أحمد بن جعفر المعقِري نزيل مكة مقبول من الحادية عشرة، مات سنة خمس وخمسين (م).

وفي التهذيب: روى عن النضر بن محمد، وإسماعيل بن عبد الكريم بن معقل بن منبه، وعنه مسلم، والمفضل ابن محمد الجندي ومحمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي المكي كان حيّاً سنّة ٢٥٥هـ، وذكر عبد الغني في ترجمته أنّه روى عن سعيد بن بشير وقيس بن الربيع، وهو وهم فإنّه لم يدركهما، قلت: إنما روى عن النضر عنهما وقال اللالكائي يكنى أبا أحمد.[١٠٢] وفي الكاشف: ... عن النضر بن محمد وعنه مسلم والمفضل بن محمد (م).[١٠٣]وقال الذهبي: حدّث في سنة خمس وخمسين عن: إسماعيل بن عبد الكريم، والنضر بن محمد الحرثي، وعنه: ... المفضل الجندي، ومحمد بن أحمد بن زهير الطوسي.[١٠٤] وله في صحيح مسلم حديثان الأول في الأصول.[١٠٥] فالصواب أنّه ثقة.

٢٢-أحمد بن جواس الإستوائي أبو جعفر مقبول من الحادية عشرة (تمييز)، وقال المزي: روى عن يحيى بن يحيى وإسماعيل بن أبي أويس وغيرهما وعنه أبو محمد بن الشرقي وموسى بن العباس الجويني، ذكره الحاكم في تاريخ نيسابور ذكر (للتمييز).[١٠٦] **قلت:** ولم أجد تفصيلا لترجمته ولا رواية له.

١٩٦-إبراهيم بن عبد الله بن عبد بلا إضافة القاريّ، أرسل عن علي مقبول من الثالثة (س)، وفي التهذيب: روى عن ابن عباس، وأرسل عن علي وعنه الجعيد بن عبد الرحمن، ويزيد بن عبد الله بن خصيف على اختلاف فيه، قلت: وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن رجل من الصحابة.[١٠٧] وفي الكاشف: ... عن علي مرسلا وعن ابن عباس وعنه الجعيد وغيره (س)، وسكت عنه البخاري في تاريخه وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات.[١٠٨]

-وأخرج له النسائي هذا الحديث في السنن الكبرى ما يقول إذا فرغ من صلاته وتبوأ مضجعه، أخبرنا عليّ ابن حجر، حدثنا إسماعيل، عن يزيد عن إبراهيم بن عبد الله بن عبد القارّيّ، عن عليّ بن أبي طالب، قال: بتّ عند رسول الله ﷺ ذات ليلة، ... الحديث".[١٠٩]

-وحديث: أخبرنا محمد بن عبد الرحيم البرقي، قال: حدثنا يحيى بن حسان، قال: حدثنا إسماعيل بن جعفر، قال: حدثنا يزيد بن خصيفة عن عبد الله بن عبد القاري عن علي... نحوه.[١١٠] ورواه الطبراني في الأوسط وقال عقبه: "لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم بن عبد الله بن عبد القاري إلاّ يزيد بن خصيفة، تفرد به إسماعيل بن جعفر".[١١١] وفي مجمع الزوائد رواه الطّبرانيّ في الأوسط، ورجاله رجال الصّحيح غير إبراهيم بن عبد الله بن عبد القارئ، وقد وثّقه ابن حبان.[١١٢]**قلت:** فهذا ينطبق عليه تعريف المقبول، فقد توبع فالحديث رواه عن علي موصولا غيره، ففي سنن الترمذي: حدّثنا أحمد بن منيع، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا حمّاد بن سلمة عن هشام بن عمرو الفزاري عن عبد الرّحمن بن الحارث بن هشام عن عليّ بن أبي طالب أنّ النّبيّ ﷺ كان يقول في وتره: "... الحديث". قال هذا حديث حسن غريب من حديث عليّ لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه من حديث حمّاد بن سلمة.[١١٣] وروي نحوه عن عائشة كما في صحيح مسلم: حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا أبو أسامة، حدّثني عبيد الله بن عمر عن محمّد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: "... الحديث".[١١٤]

٢٢٩-إبراهيم بن الفضل بن أبي سويد الذارع البصري وأكثر ما يجيء منسوبا إلى جده مقبول من التاسعة (تمييز). قال الذهبي: "الحافظ، سمع: حمّاد بن سلمة، وأبا عوانة، وعبد الواحد بن زياد، وعمارة بن زاذان، وجماعة، روى عنه: محمد بن بشّار، ومحمد بن يحيى، وأبو زرعة الرازيّ، وأبو حاتم، وخلق كثير. ذكر ليحيى بن معين فقال: كثير التصحيف. وقال أبو حاتم: ثقة رضيّ. قلت: توفّي سنة (٢٢٤)، ولا رواية له في كتب الأئمّة السّتّة".[١١٥] قال ابن حجر: إبراهيم بن الفضل بن أبي سويد عن حماد بن سلمة صدوق قيل كان كثير التصحيف، وأما أبو حاتم فقال: كان من ثقات المسلمين رضي، والقائل فيه كان كثير التصحيف هو يحيى بن معين، وقد روى إبراهيم أيضا عن عمارة بن زاذان وأبي عوانة وعبد الواحد بن زياد وعنه بندار وأبو حاتم وأبو زرعة.[١١٦] **قلت:** الصواب أنّه صدوق كما ذكر في اللسان.

٣٢٣-أسباط بن اليسع بن أنس بن معمر الذهلي أبو طاهر البصري نزيل بخارى مقبول من الثانية عشرة (تمييز). وفي التهذيب: "روى عن محمد بن سلام البيكندي ويوسف بن زهير وأبي سعيد الوليد بن محمد السلمي صاحب شعبة روى عنه حامد بن بلال المؤدب ومحمد بن عمرو بن سليمان النيسابوري بالمعروف بابن عمرويه...".[١١٧] **قلت:** لم أجد تفصيلا لترجمته.

٣٥١-إسحاق بن راشد آخر مقبول من الثالثة (تمييز). وفي التهذيب: شيخ يروي عن أسماء بنت يزيد وعنه إسماعيل بن أبي خالد وذكره ابن حبان في الثقات، وهو أقدم طبقة من الجزري ذكرته للتمييز.[١١٨] وله عند أحمد وغيره حديث واحد ولم يذكره في التعجيل، ولا من سبقه، ففي مسند أحمد: حدّثنا عبد الله حدّثني أبي حدّثنا يزيد بن هارون قال أخبرنا إسماعيل -يعني ابن أبي خالد- عن إسحاق بن راشد عن امرأة من الأنصار يقال لها أسماء بنت يزيد بن سكن قالت لمّا توفّي سعد بن معاذ صاحت أمّه فقال النّبي ﷺ: "ألا يرقأ دمعك ويذهب حزنك...الحديث".[١١٩] وفي التهذيب: عن جدته أم عطية جاءنا عمر فقال: "إنّي رسول رسول الله ﷺ إليكم... الحديث". وعنه إسحاق بن عثمان الكلابي روى له أبو داود هذا الحديث الواحد، قلت: وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما.[١٢٠]وحديثه عند أبي داود: حدّثنا أبو الوليد الطّيالسي ومسلم قالا: حدّثنا إسحاق بن عثمان حدّثني إسماعيل ابن عبد الرّحمن بن عطيّة عن جدّته أمّ عطيّة أنّ رسول الله ﷺ ... الحديث".[١٢١] وصححه الألباني. قال ابن حبان: أخبرنا أبو خليفة، قال: حدّثنا أبو الوليد الطّيالسيّ، قال: حدّثنا إسحاق بن عثمان، قال: حدّثنا إسماعيل بن عبد الرّحمن بن عطيّة، عن جدّته أمّ عطيّة، قالت: لمّا قدم رسول الله ﷺ المدينة، جمع نساء الأنصار في بيت، ... الحديث".[١٢٢] **قلت: الصواب أنّه حديث حسن بطوله.لذا** من هذا الاستقراء المبدئي نلاحظ أنّ غالب هؤلاء يدور حديثهم بين الصحة والحسن، وقد توبعوا إلاّ نادرا. وهذا فيه تأكيد لقول الشيخ وليد العاني، ولكنّ الأمر يحتاج لتفصيل كامل حول كلّ راو، لأنّ حديث الثقة غير حديث الصدوق، فما قاله العاني من عدم تصحيح الحديث إذا تفردوا به فيه نظر كبير كما رأينا، ويمكن أن نقيس عليهم بقية الرواة الذين قال فيهم ذلك. **وهذا يعني أنّ حديثهم على الأقلّ حسناً لذاته، ليس ضعيفاً، وأنّ مقصود الحافظ ابن حجر أنّهم مقبولون استوفوا الشروط التي وضعها في التعريف بهم، ومن ثمّ فتضعيف الحديث الذي يرد من طريقهم عند عدم المتابعة فيه نظر.**

المبحث الخامس: آراء أخرى حول تفسير معنى المقبول عند ابن حجر

كثرت الآراء حول تفسير مرتبة مقبول عند الإمام ابن حجر وهذا عرض لبعضها مع المناقشة:

١. **الشيخ محمد خلف سلامة** قال بعد دراسة أجراها حول مرتبة المقبول: "وأهم خلاصات هذا البحث: هو أنّ قول ابن حجر: السادسة: من ليس له من الحديث إلاّ القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ (مقبول) حيث يتابع، وإلاّ فلين الحديث" تقديره، بل معناه هو: المرتبة السادسة: مرتبة من ليس له من الحديث إلاّ القليل، ولم يأت فيه توثيق معتبر، أو لم يرد فيه توثيق أصلا، ولم يرد في أحاديثه أو في كلام النقاد عليه ما يترك من أجله، وإليه الإشارة بلفظ (مقبول)، ومعنى هذه اللفظة، أنّ حديثه الذي يتابع عليه متابعة معتبرة يكون مقبولاً أي ثابتاً، وحديثه الذي لم يتابع عليه يكون لينا أي مردودا، ولكن ذلك الحديث في أعلى درجات الضعف، أي أقربها إلى درجات القوة والثبوت".[١٢٣] **قلت:** لا شكّ أنّه بحث -على وجازته- طيب، ولكنه لم يجهز على الموضوع، فبقي الأمر غامضاً، وكلام العاني -مع تحفظنا على بعض ما يقول-أقرب لفهم كلام الحافظ ابن حجر، وذلك لأنني قد سقت أمثلة كثيرة تدحض هذا الاحتمال الذي ذهب إليه الشيخ محمد خلف سلامه.

٢. **قال الشيخ أبو محمد الألفي:** "أعلم عن يقين واستقراء تامّ لتحقيقات الكثيرين من رفعاء وقتنا: أنّه استقرّ في أذهان الكثيرين منهم ما أودعوه في مصنّفاتهم، وتابعهم عليه أكثر طلبة العلم، أنّ حديث المقبول ضعيف إذا تفرّد ولم يتابع، كذا زعموا، وذلك لتقريرات أخطأ واضعوها في فهم مراد الحافظ ابن حجر من مصطلحه ذا". ولم أزل أقول: إنّ ابن حجر هو أعرف النّاس قاطبة بمراده ومقصوده، فمن أراد الوقوف على الصّحيح من معنى هذا المصطلح، فليأخذه من كلام الحافظ نفسه وتقريراته وتطبيقاته، لا ممّن حمل مصطلحه على غير مراده ومقصوده.[١٢٤] وإن شئت ذكرت هاهنا عشرات الأمثلة من تقريرات ابن حجر ببيان معنى مصطلحه ذا، ولنقتصر تذكيرا وتبصيرا على هذه العشاريّة، وقد ذكرت أضعافها في كتابي الكبير الموسوم بـ (التّعليق المأمول على معنى قول ابن حجر مقبول):

الأوّل: قال الحافظ وإسحاق بن راهويه: حدّثنا وكيع حدّثنا وبر بن أبي دليلة شيخ من أهل الطّائف عن محمّد بن ميمون بن مسيكة وأثنى عليه خيرا عن عمرو بن الشّريد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "ليّ الواجد يحلّ عرضه وعقوبته"، قال وكيع: عرضه شكايته، وعقوبته حبسه.[١٢٥] ثمّ قال ابن حجر: "وهذا إسناد حسن"، مع قوله عن محمّد بن ميمون بن مسيكة الطّائفيّ في التّقريب: "مقبول من السّادسة".[١٢٦]

قال ابن حجر في الفتح شارحا قول البخاريّ: ويذكر عن النّبيّ ﷺ: "ليّ الواجد يحلّ عرضه وعقوبته".[١٢٧] قال الحافظ: "الحديث المذكور وصله أحمد وإسحاق في مسنديهما وأبو داود والنّسائيّ وابن ماجه من حديث عمرو بن الشّريد بن أوس الثّقفيّ عن أبيه عن النّبيّ: "ليّ الواجد ... الحديث". وإسناده حسن، وذكر الطّبرانيّ: أنّه لا يروى إلاّ بهذا الإسناد". قلت: هذا من أوضح شيء وأبينه على مراد الحافظ ومقصده من مصطلحه، فقد: حسّن حديث الرّاوي المقبول، مع تفرّده، وعدم المتابع له.[١٢٨] **الثّاني:** قال ابن حجر في الإصابة: "سعد بن ضميرة بن سعد بن سفيان بن مالك بن حبيب بن زعب بن مالك بن خفاف بن امرئ القيس السّلميّ، وقيل الضّمريّ، حجازيّ شهد حنينا، ساق نسبه ابن قانع، له عند أبي داود حديث في قصّة محلّم بن جثّامة اللّيثيّ بإسناد حسن".[١٢٩] وقال عن أبيه في الإصابة: "ضميرة بن ربيعة السّلميّ، وقيل ابن سعد وهو الأشهر، قال البخاريّ وابن السّكن: له صحبة. وقال البغويّ: سكن المدينة. وقال ابن منده: له ولابنه سعد صحبة".[١٣٠]قلت: وحديثه عند أبي داود والبغوي وغيرهما من رواية زياد بن ضميرة بن سعد عن أبيه. قال البغويّ: لا أعلم له غيره...، وفيه أنّ ضميرة وابنه سعدا شهدا مع رسول الله ﷺ حنينا".[١٣١]وقلت: يعني ما أخرجه أبو داود: حدّثنا موسى بن إسماعيل ثنا حمّاد ثنا محمّد بن إسحاق فحدّثني محمّد ابن جعفر بن الزّبير قال: سمعت زياد بن ضميرة الضّمريّ (ح) وأخبرنا وهب بن بيان وأحمد بن سعيد الهمدانيّ قالا: حدّثنا ابن وهب أخبرني عبد الرّحمن بن أبي الزّناد عن عبد الرّحمن بن الحارث عن محمّد بن جعفر أنّه سمع زياد بن سعد بن ضميرة السّلميّ يحدّث عروة بن الزّبير عن أبيه وجدّه وكانا شهدا مع رسول الله ﷺ حنينا: ... قلت: هكذا حسّنه الحافظ، وفي إسناده زياد بن سعد بن ضميرة السّلميّ، وقد تفرّد ولم يتابع، وليس له حديث سواه، مع قوله عنه في التّقريب: مقبول من الرّابعة.[١٣٢] **قلت:** وهذا كسابقه في تحسين حديث المقبول، مع التّفرّد وعدم المتابع.

الثالث: في بيانه لحكم ما ذكره البخاريّ في صحيحه تعليقا بصيغة التّمريض، قال في ابن حجر: "فمنه ما هو صحيح وليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف بنوعيه منجبر ولا جابر له".[١٣٣] ثمّ قال ابن حجر: "ومثال الحسن قوله في البيوع: ويذكر عن عثمان: أنّ النّبيّ ﷺ قال له: "إذا بعت فكل، وإذا ابتعت فاكتل". وهذا الحديث قد رواه الدّارقطنيّ من طريق عبيد الله بن المغيرة وهو صدوق عن منقذ مولى سراقة وقد وثّق عن عثمان ابن عفّان به".[١٣٤] **قلت:** قد جعل الحافظ حديث عبيد الله بن المغيرة مثالا للحسن من الأحاديث المعلّقة في صحيح البخاريّ، مع قوله عن عبيد الله بن المغيرة بن أبي بردة الكنانيّ في التّقريب: مقبول من الرّابعة.[١٣٥]

الرابع: قال ابن حجر: "قال ابن أبي شيبة: حدّثنا يزيد بن هارون، عن محمّد بن عمرو، عن أبي عمرو ابن حماس، عن مالك بن أوس بن الحدثان النّضريّ، عن أبي ذرّ؛ أنّه دخل المسجد فأتى سارية فصلّى عندها ركعتين، ثمّ عقّب بقوله: "والإسناد حسن". مع قوله عن أبي عمرو بن حماس اللّيثيّ وفي التّقريب: مقبول من السّادسة.[١٣٦]

الخامس: قال ابن حجر: "بسر بن جحّاش قرشيّ نزل حمص. قال ابن منده: أهل العراق يقولونه بسر بالمهملة، وأهل الشّام يقولونه بالمعجمة، وقال الدّارقطنيّ وابن زبر: لا يصحّ بالمعجمة، وكذا ضبطه بالمهملة أبو عليّ الهجريّ في نوادره، وقال مسلم وابن السّكن وغيرهما: لم يرو عنه غير جبير بن نفير، وحديثه عند أحمد وابن ماجه من طريق جبير بن نفير عنه بإسناد صحيح".[١٣٧] **قلت:** والحديث أخرجه أحمد، قال: حدّثنا أبو النّضر، ثنا حريز بن عثمان عن عبد الرّحمن بن ميسرة عن جبير بن نفير عن بسر بن جحّاش القرشيّ: أنّ النّبيّ ﷺ بصق يوما في كفّه، فوضع عليها أصبعه، ثمّ قال: "قال الله تعالى: ابن آدم؛ أنّي تعجزني وقد خلقتك من مثل هذه، حتّى إذا سوّيتك وعدلتك، ...".[١٣٨] وحدّثنا حسن بن موسى ثنا حريز عن عبد الرّحمن بن ميسرة عن جبير بن نفير عن بسر بن جحّاش القرشيّ قال: بزق النّبيّ ﷺ على كفّه، فذكر معناه.[١٣٩] **قلت:** وهذا حديث شاميّ غريب لم يروه عن بسر بن جحّاش غير جبير بن نفير، تفرّد عنه عبد الرّحمن بن ميسرة الحمصيّ، وهو أعلى من الأحاديث السّابقة كلّها، فقد صحّحه الحافظ، مع التّفرّد وعدم المتابع، مع قوله عن عبد الرّحمن بن ميسرة أبي سلمة الحمصيّ، مقبول من الرّابعة.[١٤٠] **قلت:** عبد الرّحمن بن ميسرة أبو سلمة تابعيّ شاميّ ثقة مشهور كثير الرّواية، سمع من الصّحابة: أبا أمامة الباهليّ، والمقدام بن معدي كرب. وروى عن: تميم الدّاريّ، وثوبان، والعرباض بن سارية، وروى عنه: ثور بن يزيد، وحريز بن عثمان الرّحبيّ، وصفوان ابن عمرو. وثقه أبو داوود، والعجليّ، وابن حبان، والذّهبيّ.[١٤١] ثمّ هذا البيان السّابق أوضح دليل على توثيق ابن حجر له".[١٤٢] **قلت: وفي كلام الألفي دقة بالغة، فقد تابع الشيخ وليد العاني فيما قاله، ولكنه وصل إلى النتيجة نفسها التي وصلت إليها، وهي أنّ أحاديث المقبول تدور بين الصحة والحسن، وبالنادر الضعف، وهذا هو الصواب في هذه المسالة الجلل. وهذا مثال أخير يدلّ على تصحيح حديث المقبول أحيانا عند الحافظ ابن حجر، وغيره، وهو حديث من طريق نبهان مولى أم سلمة، وقد تفرد به ولم يتابع.**وهو في سنن أبي داود: حدّثنا محمّد بن العلاء، حدّثنا ابن المبارك، عن يونس، عن الزّهري، قال حدّثني نبهان مولى أمّ سلمة عن أمّ سلمة قالت كنت عند رسول الله ﷺ وعنده ميمونة فأقبل ابن أمّ مكتوم وذلك بعد أن أمرنا بالحجاب فقال النّبيّ ﷺ: "احتجبا منه". فقلنا يا رسول الله أليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال النّبيّ

ﷺ: " أفعمياوان أنتما ألستما تبصرانه". قال أبو داوود هذا لأزواج النّبيّ ﷺ خاصّة ألا ترى إلى اعتداد فاطمة بنت قيس عند ابن أمّ مكتوم قد قال النّبيّ ﷺ لفاطمة بنت قيس: "اعتدّي عند ابن أمّ مكتوم فإنّه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده".[١٤٣] وقال الترمذي بعد أن روى الحديث: "حديث حسن صحيح".[١٤٤] وقال النووي: "وهذا الحديث حديث حسن رواه أبو داود والتّرمذيّ وغيرهما قال التّرمذيّ هو حديث حسن ولا يلتفت إلى قدح من قدح فيه بغير حجّة معتمدة".[١٤٥] **قلت:** أما نبهان فالصواب أنه صدوق.[١٤٦] ورجال إسناده ثقات مشاهير كلهم؛ غير نبهان مولى أم سلمة وقد وثق، وكفاه في توثيقه وعدالته أمران:

(أولهما) تابعيته وكونه مولى لأم المؤمنين أم سلمة زوج النّبيّ ﷺ، ولهذا ذكره ابن حبان في الثقات قال: "نبهان أبو يحيى مولى أم سلمة، يروى عن أم سلمة، روى عنه الزهري، وكانت أم سلمة قد كاتبته، وأدى كتابته فعتق".[١٤٧] وقال ابن حجر: مقبول من الثالثة.[١٤٨] **يعني من أوساط التابعين الذين يُتلقّى حديثهم بالقبول تبعا لقاعدة الذهبي حيث قال في ديوان الضعفاء: "وأما المجهولون من الرواة، فإنّ كان من كبار التابعين أو أوساطهم؛ احتمل حديثه وتلقي بحسن الظنّ؛ إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ". ولهذا صرّح الذهبي بتوثيقه من غير توريـة، فقال في الكاشف:" نبهان عن مولاته أم سلمة وعنه: الزهري، ومحمد بن عبد الرحمن ثقة".[١٤٩] وفي هذا التصريح بتوثيقه وتعديله؛ ردّ على من زعم أنّ ذكر الذهبي في ذيل الضعفاء تجهيل ابن حزم إيّاه إقرار منه بأنّه مجهول.** وهاهنا ينبغي تنبيه الناظر في بعض كتب الذهبي، وبخاصة (ميزان الاعتدال)، أنّه ربما ذكر كلّ ما يقال عن الراوي من تضعيف أو تجهيل، وينسبه لقائله من غير تعقيب أو نفي لجهالة، فيظنّ من لا يعلم خطّة الذهبي وشرطه في المذكورين أن ذلك إقرار منه بالضعف أو التجهيل، وهذا بخلاف مقصد الذهبي وغايته من صنيعه هذا.قال اللكنوي: "قد أكثر علماء عصرنا من نقل جروح الرواة من ميزان الاعتدال؛ مع عدم اطلاعهم على أنّه ملخّص من الكامل لابن عدي، وعدم وقوفهم على شرطهما فيه في ذكر أحوال الرجال، فوقعوا به في الزلل، وأوقعوا النّاس في الجدل، فإنّ كثيرا ممن ذكر فيه ألفاظ الجرح معدود في الثقات؛ سالم من الجرح، فليتبصر العاقل، وليتنبه الغافل، وليجتنب المبادرة إلى جرح الرواة بمجرد وجود ألفاظ الجرح في حقّه في الميزان، فإنّه خسران أيّ خسران، قال الذهبي في ديباجة ميزانه: "وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقلّ جرح، فلولا أنّ ابن عدي وغيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروه لما ذكرته لثقته، ولم أر أن أحذف اسم واحد ممن له ذكر بتليين في كتب الأئمة المذكورين، خوفاً من أن يتعقب عليّ، لا أني ذكرته لضعف فيه عندي".[١٥٠] وثانيهما رواية الزهري عنه، ولا يضرّه تفرده، فقد تفرّد الزهري عن جماعة من تابعي المدنيين؛ لم يرو عنهم غيره، ووثقهم أئمة التزكية والتعديل. ولهذا قال ابن حجر: "وهو حديث أخرجه أصحاب السّنن من رواية الزّهريّ عن نبهان مولى أمّ سلمة عنها وإسناده قويّ، وأكثر ما علّل به انفراد الزّهريّ بالرّواية عن نبهان وليست بعلّة قادحة، فإنّ من يعرفه الزّهريّ ويصفه بأنّه مكاتب أمّ سلمة ولم يجرّحه أحد لا تردّ روايته".[١٥١] **قلت:** وهذا أحد المواضع التي تبين معنى قول ابن حجر عن الراوي: "مقبول"، بأنّه –ثقة أو صدوق– عنده؛ خلافا للمفهوم الخاطئ لدى المتأخرين، فليتنبه لمثله.

الخلاصة

١. المقبولون الذين ذكرهم ابن حجر في كتابه "التقريب"، قبل العلماء المتقدمون روايتهم لا لجهلهم، ولكن لأنّهم من المقلّين في الحديث فرووا حديثهم ووثقوهم بروايتهم لحديثهم، وهم من المقلين من الرواية.

٢. من يذكره ابن حبان في "الثقات"، ويسكت عنه الأئمة، خاصّة فيمن تقادم بهم العهد من التابعين، هم من شرط الصحيح عند ابن حبان، إذا عري عن التدليس وكان الراوي عنه ثقة، وكذا هو من شرط الصحيح عند ابن خزيمة، ومن باب أولى عند الحاكم، وكذلك هو على شرط الصحيح عند الضياء المقدسي في "المختارة"، فكم عند هؤلاء من راوٍ سكت عنه السابقون من الأئمة أدخله ابن حبان في "ثقاته"، واحتجّ بهم في "صحيحه"، وأدخلوا حديثهم في صحاحهم، وقد علم هذا بالاستقراء من فعلهم.

٣. إنّ حديث المقبول عند ابن حجر، قد أدخله أصحاب الصحاح في صحاحهم جميعاً، ولا أستثني واحدا ممن صنّف في الصحيح، فالبخاري روى لـ (٣٦) مقبولا في صحيحه، ومسلم خرّج لـ (٦٨) مقبولا في صحيحه، وابن حبان أخرج لـ (١٤٩) مقبولا في صحيحه، ولا يقل حال صحيح ابن خزيمة ولا مستدرك الحاكم عن هذه الكتب.

٤. ما سوى رجال الصحيحين وعددهم كثير جدّا بالنسبة لمن قيل فيه مقبول، فهؤلاء يختلف الأمر فيهم، ولا يمكن قياسهم على رجال الصحيحين بتاتاً.

٥. العمل الذي قام به الشيخ العاني –وإن كنّا لا نقل منه بتاتاً– إلاّ أنّه قائم على الانتقائية، وليس على الاستقراء، ولا يمكن الأخذ من هذه العينة الصغيرة حكماً عامّاً، وذلك لكثرة من قال عنهم ابن حجر "مقبول"، فالجزم بأنّ مرتبة مقبول تعني الحسن الذاتي دون استقراء أمر يصعب الجزم به.

٦. حديث المقبولون على الأقلّ حسنا لذاته، ليس ضعيفا، وإنّ مقصود الحافظ ابن حجر أنّهم مقبولون استوفوا الشروط التي وضعها في التعريف بهم، ومن ثمّ فتضعيف الحديث الذي يرد من طريقهم عند عدم التابعة فيه نظر.

٧. لو ضبط الإمام ابن حجر هذه المصطلحات بشكل دقيق، لما حار من جاء بعده بفهم هذه الألغاز، ولا سيما هذه المرتبة التي لم يسبق إليها، فإذا كنا منصفين نجد الاضطراب في هذه المرتبة جليّ جدّا، أكثر من اضطراب الإمام الذهبي.

٨.الحافظ ابن حجر، قد حسّن حديث المقبول تحسينا ذاتيّا، وكلامه التطبيقي العملي هو أكبر تفسير لمعنى المقبول عنده. ولذا فنصحح ونحسن لحديث المقبول حسب مقتضى الحال.

٩. الشيخ وليد العاني هو أول من قام بدراسة بعض مصطلحات الحافظ ابن حجر في التقريب، ولاسيما هذه المرتبة والتي دونها، وردّ كثيرا من الأخطاء الشائعة حولهما، وهو عمل جليل ونادر. ولا شك أنّه قد بذل جهداً كبيراً في تبيان معنى المقبول عند ابن حجر، ووصل إلى نتائج طيبة بلا ريب، ولا سيّما فيما يتعلق برجال الصحيحين.

١٠–أضاف ابن حجر إلى مراتب التعديل مرتبة جديدة، وهي مقبول، بين المستور، وبين من اختلف فيه، فكان لا بدّ من اصطلاح جديد يبين لنا حكم ما تفرد به هذا المقبول من الأحاديث، لأنّ تفرد المقبول ليس كتفرد من فوقه من الثقات، أو من تحته من الضعفاء. وهكذا يتبين لنا أنّ المرتبة السادسة بقسميها أدخلها ابن حجر إلى مراتب التعديل، ولم تكن كذلك عند السابقين، بل ولا حتى عند اللاحقين.

قائمة المصادر والمراجع

ابن حجر، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضح نخبة الفكر، مطبعة المصباح، دمشق، ط٢، ١٤١٤هـ.

ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن، الجرح والتعديل، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٥٢م.

ابن الملقن، عمر بن علي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وآخرون، دار الهجرة، الرياض، ط١، ٢٠٠٤م.

ابن حبان، محمد بن حبان، الثقات، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، وتركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، (٢٠٠٤م)، نشر: ملتقى أهل الحديث، www.ahlalhdeeth.com

ابن حجر، أحمد بن علي، تغليق التعليق على صحيح البخاري، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزفي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٥هـ.

ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٢٥هـ.

أبو عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، ابن البيع، معرفة علوم الحديث، المحقق: السيد معظم حسين، ط٢، ١٩٧٧م.

أحمد بن حنبل، المسند، تخريج: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٩م.

انظر شذرات من المنهج المأمول ببيان معنى قول ابن حجر مقبول، أبو محمد الألفي،

انظر ماهر ياسين الفحل، كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام، دار الميمان، الرياض، ٢٠٠٦م.

البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تعليق: المعلّمي اليماني، حيدر آبار، ط١، ١٣٦١هـ.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، علل الترمذي الكبير، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السروقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، بدون تاريخ.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، جدة: دار القبلة، ١٩٩٢م.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت، دار الكتاب

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م.

الذهبي، محمد بن أحمد، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٠٥هـ.
الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٩٦٣م.
السخاوي، محمد بن عبد الرحيم، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.
الطحاوي، أحمد بن سلامة، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد النجار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ.
المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ.
مسلم بن الحجاج، الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
محمد خلف سلامة، معنى لفظة مقبول عند ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب، بدون تاريخ.
وليد بن حسن العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، دار النفائس، عمان، ط٢، ١٩٩٩م.

هوامش البحث

١ انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبد الله السروقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، بدون تاريخ، ص٣٤، بتصرف.

٢ مسلم بن الحجاج، الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، حديث:٣٢.

٣ أبو عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، ابن البيع، معرفة علوم الحديث، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م، ص٨.

٤ انظر ماهر ياسين الفحل، كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام، دار الميمان، الرياض، ٢٠٠٦م، ص٧.

٥ انظر **وليد بن حسن العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها**، دار النفائس، عمان، ط٢، ١٩٩٩م.

٦ الذهبي، الكاشف، انظر التراجم: ٢٩٢ و٣١٠ و٣٩٥.

٧ **العاني، وليد بن حسن، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها**، ص٥٢.

٨ **العاني، وليد بن حسن، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ص٥٣.**

٩ ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٢٥هـ، ج١، ص٤٣٨، ترجمة:٩٢٦.

١٠ البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تعليق: المعلّمي اليماني، حيدر آبار، ط١، ١٣٦١هـ، ج٤، ص٧٧، حديث:٣٠٢٩.

١١ ابن حبان، محمد بن حبان البستي، الثقات، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، وتركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ج٨، ص١٦٣، ترجمة: ١٢٧٦١.

١٢ ابن خزيمة، الصحيح، حديث: ١٤٧.

١٣ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٣٣.

١٤ مسلم، الصحيح، حديث: ١٦٦١.

١٥ الطبراني، المعجم الكبير، حديث:٥٨٩٥.

١٦ ابن خزيمة، الصحيح، حديث: ٩٢١.

١٧ الطحاوي، أحمد بن سلامة، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد النجار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ، ج١، ص٢٢.

١٨ البخاري، الصحيح، حديث:٧٣٥٥.

١٩ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٧، ترجمة:٨.

٢٠ المرجع السابق، ج٣، ص٧.

٢١ الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م، ج١، ص ٥٨٩، ترجمة: ٢٢٤٣.

٢٢ مسلم، الصحيح، برقم:٦٨٧٠. وأحمد بن حنبل، المسند، ج١٦، ص٢١٨، حديث:١٠٣٢٥، "... قَالَ: نَزَلْتُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: وَمَاتَ ابْنٌ لِي فَوَجَدْتُ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: هَلْ سَمِعْتَ مِنْ خَلِيلِكَ شَيْئًا يُطَيِّب بِأَنْفُسِنَا عَنْ مَوْتَانَا؟ قَالَ: نَعَمْ سَمِعْتُهُ ﷺ قَالَ: "صِغَارُهُمْ دَعَامِيصُ الْجَنَّةِ". قال

الشيخ شعيب:" إسناده صحيح على شرط الشيخين. إسماعيل: هو ابن عُلية، وابن جعفر: اسمه محمد الملقب بغُنْدَر، وعطاء: هو ابن أبي رباح. وأخرجه البخاري، حديث: (٧٧٢)، ومسلم، حديث: (٣٩٦)، قوله: "دعاميص" قال ابن الأثير في "النهاية"، ج٢، ص١٢٠: الدعاميص: جمع دُعْموص، وهي دوَيبة تكون في مستنقع الماء، والدعموص أيضاً: الدخالُ في الأمور، أي: أنهم سياحون في الجنة، دخالون في منازلهم، لا يُمنعون من موضع، كما أن الصبيان في الدنيا لا يُمْنَعُون من الدخول على الحُرَم ولا يَحْتَجِبُ منهم أحد.

[٢٣] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٩٦.

٢٤ المرجع السابق، ج٣، ص٢٤٤.

٢٥ انظرها في صحيح مسلم، حديث: ٢٠٣٦ و٤٨٠٩ و٤٩٢٠ و٥٧١٢ و٦٥٥٨.

٢٦ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص٢٧٦. انظر: المغازي، حديث:٤١٨٦.

٢٧ ابن حجر، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضح نخبة الفكر، مطبعة المصباح، دمشق، ط٢، ١٤١٤هـ، ص٥١.

[٢٨] ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، (٢٠٠٤م)، نشر: ملتقى أهل الحديث، www . ahlalhdeeth.com . ج١، ص٤٩٠.

[٢٩] السخاوي، محمد بن عبد الرحيم، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ، ج١، ص٣٧.

[٣٠] ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج٣، ص٤٨.

[٣١] ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد، الصارم المنكي في الرد على السبكي، ص٩٩.

[٣٢] السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٣٨، وانظر: عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث، ج٣، ص١٣٢.

[٣٣] العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ص٦٠، وما بعدها.

[٣٤] الضياء المقدسي، الأحاديث المختارة، ج١، ص٢٢، وأخرجه ابن حبان من طريقه صحيح ابن حبان، ج٣، ص٢٣١، حديث:٩٥.

[٣٥] المرجع السابق، ج١، ص٥٣، وأبي بكر الشافعي، الفوائد الشهير "بالغيلانيات"، ص١٠٢.

[٣٦] المرجع السابق، ج١، ص٦٧، وسكت عنه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير، رقم: ١٧٢٢، وقال عنه في غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب، ج٣، ص٤٤٦: وهو حديث صحيح. وصححه ابن حجر في تنبيه الأخبار، الأذكار، رقم:٩٧٧.

[٣٧] المرجع السابق، ج١، ص١٠٤. **قلت:** عبد الله بن خليفة الهمداني، روى عن عمر وجابر وعنه أبو إسحاق السبيعي وابنه يونس بن أبي إسحاق ووثقه ابن حبان التهذيب، ج٥، ص١٩٨، وصححه في الضياء. وقال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح غير عبد الله بن خليفة وهو ثقة، ج١٠، ص١٥٩، وذكره ابن سعد في الطبقات، ج٦، ص١٧٤ وقال: روى عن عمر وعبد الله، وروى له حديثا موقوفا عليهما وآخر عن عمر لوحده. وفى الطريق الآخر شعبة. ولم يجرحه بشيء فهو حسن الحديث، قال الذهبي: الأطيط الواقع بذات العرش من جنس الأطيط الحاصل في الرحل، فذاك صفة للرّحل وللعرش، ومعاذ الله أن نعدّه صفة لله تعالى، ثم لفظ الأطيط لم يأت به نصّ ثابت.

[٣٨] المرجع السابق، ج١، ص١٣٩، الرقم: ٢٠٨.

[٣٩] المرجع السابق، ج١، ص ١٥٤، رقم:٢٣٥ و٢٣٦.

[٤٠] إحصاء قام به د. عداب الحمش في كتابه رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل، ص٢٠٢.

[٤١] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٧٤.

[٤٢] مسلم، الصحيح، حديث:٨٢٨.

[٤٣] المرجع السابق، حديث:٢٧٠٨.

[٤٤] ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج١، ص٣١٦.

[٤٥] انظر وليد العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ص٥٨-٦٣.

[٤٦] ابن حجر، التقريب، رقم:١١.

[٤٧] المزي، يوسف بن الزكي، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ، ج١، ص٢٦٩، ترجمة: ١٢.

[٤٨] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص١٤، حديث:١٣.

[٤٩] الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١٧، ص٣٣.

[٥٠] الذهبي، محمد بن أحمد، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، دار البشائر، ط١، ١٤٠٥هـ، ج١، ص١٨.

٥١ الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٩٦٣م، ج١، ص٥٥٦.

٥٢ أحمد بن حنبل، المسند، تخريج، شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٩م، حديث: ٢٣٤٢٥، والمستدرك للحاكم، رقم:٤٢١، وقال: ومالك بن خبر الزيادي مصري ثقة، وأبو قبيل تابعي كبير، ومجمع الزوائد، حديث: ٥٣٢، حسن إسناده والأحاديث المختارة للضياء، ج٤، ص٣٤، حديث:٤٤٥، وحسنه. والمنذري، الترغيب والترهيب، حديث: ١٦٩، وحسنه.

[٥٣] الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص ٤٢٦. قال الحافظ ابن حجر معقبا: وهذا الذي نسبه للجمهور لم يصرّح به أحد من أئمة النقد، إلاّ ابن حبان، نعم هو حقّ في حقّ من كان مشهورا بطلب الحديث والانتساب إليه، كما هو مقرر في علوم الحديث، وهذا الرجل قد ذكره ابن حبان في الثقات وفي تاريخ الثقات، فهو ثقة عنده، وكذا نصّ الحاكم في مستدركه على أنّه ثقة. ثم إنّ قول الشيخ: إنّ في رواة الصحيح عددا كبيرا... إلى آخره مما ينازع فيه، بل ليس كذلك، بل هذا شيء نادر، لأنّ غالبهم معروفون بالثقة إلاّ من خرّجا له في الاستشهاد–انظر: اللسان، ج٦، ص٤٣٩، رقم: ٦٢٦٧، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة–قلت: لكن اعتراض ابن حجر فيه نظر كذلك، بدليل أنه قد أورد في التقريب رواة من رواة الصحيحين، فذكرهم بجرح أو بمرتبة مقبول، وقد أخرجا لهم في الأصول والفروع، والحافظ الذهبي قد دافع عن رواة الصحيحين دفاعا رائعا جدّا، وبين أنهم قد جاوزوا القنطرة.

[٥٤] **قلت**: بل اضطرب ابن حجر في هذه المرتبة أكثر من الذهبي بكثير، وكلام الذهبي على رواة الصحيحين فقط، وكلام ابن حجر عليهم وعلى غيرهم.

[٥٥] انظر العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ص٦٣–٦٥.

[٥٦] الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، علل الترمذي الكبير، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود الصعيدي، نشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، ج١، ص٣٥، حديث: ٢٢.

[٥٧] الترمذي، العلل الكبير، ج١، ص٣٥، حديث:٢٢، ٢٣، ٢٤.

[٥٨] الترمذي، العلل الكبير، ج١، ص٣٥. حديث:٢٤.

٥٩ ابن ماجه، السنن، حديث:٤٩١.

٦٠ البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، حديث:١٨٥، وقد صححه لغيره، الألباني في الصحيحة، رقم:٨٧٢.

[٦١] الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورة، علل الترمذي الكبير، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، حديث:٤٤.

٦٢ كما في التلخيص الحبير، ج١، ص١٥٧، والبدر المنير، ج٣، ص٣٦.

[٦٣] الترمذي، العلل الكبير، حديث: ٣٥٠.

٦٤ ابن حجر، التهذيب، ج٢، ص٨٧.

٦٥ البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، رقم: ١٠٦٨.

٦٦ ابن ماجه، السنن، حديث: ٣١٧٧٧.

٦٧ ابن حبان، الصحيح، ج١، ص٢٣٥، حديث: ٤٤٢، والحاكم، المستدرك، ج٤، ص١٦٢، رقم:٧٢٨٧، وصحح له ووافقه الذهبي.

[٦٨] أحمد، المسند، حديث: ١٨٤٣١.

[٦٩] ابن حجر، أحمد بن علي، تغليق التعليق على صحيح البخاري، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزفي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٥هـ، ج٣، ص٣١٩.

[٧٠] ابن حجر، فتح الباري، ج٧، ص٢٨٠، وحسنه الألباني في التعليق على سنن أبي داود، حديث: ٣٦٣، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده محتمل للتحسين وصححه الحاكم، حديث: ٧٠٦٥، ووافقه الذهبي، وابن حبان، الصحيح، ج١١، ص٤٨٦، حديث: ٥٠٨٩، وحسنه الشيخ شعيب.

[٧١] ابن أبي شيبة، المصنف، حديث: ٣٤٤٠.

[٧٢] ابن حجر، تغليق التعليق، ج٢، ص٤٣٦.

[٧٣] ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص٢٧٠، والترمذي، السنن، حديث: ١٠٠٢، وقال: هذا حديث حسن وحسنه الألباني في صحيح الترغيب، حديث:٣٥٣١.

[٧٤] ابن حجر، هدي الساري، ص٨١.

٧٥ الدارقطني، السنن، حديث:٢٨٥٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٤٥، رقم: ٩٤.

٧٦ ابن حجر، تغليق التعليق، ج٣، ص٢٢٩.

٧٧ ابن الملقن، عمر بن علي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وآخرون، دار الهجرة، الرياض، ط١، ٢٠٠٤م، ج٦، ص٥٧٢.

٧٨ أحمد بن حنبل، المسند، قرطبة، ج١، ص٧٥، حديث:٥٦٠.

٧٩ ابن حجر، الإصابة في معرفة الصحابة، ج١، ص٢١.

٨٠ أبو داود، السنن، حديث:٣٠٧٣، وضعفه الألباني وفي الأحاديث المختارة، للضياء، ج٢، ص٢٦٤، حديث:١٤٣٤، وفي التلخيص الحبير، قال البغوي: لا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث وصححه الضياء في المختارة، ج٣، ص١٥٠.

٨١ انظر الفقرة، ٥ من الدليل الثالث من هذا المبحث.

٨٢ انظر الفقرة، ١ من الدليل الرابع من هذا المبحث.

٨٣ ابن حيان، الصحيح، ج١١، ص٤٨٦، حديث: ٥٠٨٩. قال الشيخ شعيب:" إسناده حسن".

[٨٤] انظر الفقرة، ٣ من الدليل الرابع من هذا المبحث.

[٨٥] الطبراني، المعجم الكبير، حديث:١٨١.

[٨٦] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦ ص٣٨٦، رقم: ٢١٤٧.

[٨٧] ابن حبان، الثقات، ج٧، ص٢٧٩، ترجمة: ١٠٠٦٢.

[٨٨] الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، حديث:٨٣٥٣.

[٨٩] الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، رقم:٣٨٠٢.

[٩٠] المنذري، الترغيب والترهيب، حديث:٣١٩٨.

[٩١] ابن حجر، فتح الباري، ج١٦، ص٢٢٣.

[٩٢] انظر: العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ص٧٨-٧٩.

[٩٣] الترمذي، السنن، حديث:١٨٦٢.

[٩٤] ابن ماجه، السنن، حديث:٣٦٢٤، وصححه الحاكم من حديثه، حديث:٧٤٦٢.

[٩٥] المرجع السابق، حديث: ٣٦٢٥.

[٩٦] ابن أبي شيبة، المصنف، حديث:٢٣٩٥١. وانظر: حديث: ٢٣٩٥٢.

[٩٧] وانظر الصحيحة برقم:٦٦٥ و٧٢٤ و٢٦٤٢، وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذه الطرق في فتح الباري لابن حجر، ج١٦، ص٢٢٣ عند حديث علي.

[٩٨] ابن حبان، الثقات، ترجمة: ١٢٠٧٠.

[٩٩] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص١٤، ترجمة: ١٣.

[١٠٠] الذهبي، تاريخ الإسلام ج ٤، ص٢٦٣.

[١٠١] وله في مسند أحمد حديث، ٢١٧٦٩، وحسنه الشيخ شعيب.

[١٠٢] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١ ص١٨، ترجمة: ٢٤.

[١٠٣] الذهبي، الكاشف، ترجمة: ١٥.

[١٠٤] الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٤، ص٤٧٤، رقم:١٠.

[١٠٥] مسلم، الصحيح، حديث: ٩٠٧ و١٩٦٧.

[١٠٦] المزي، تهذيب الكمال، ج١، ص٢٨٦، حديث:٢٢، وتهذيب التهذيب، ج١، ص١٩، رقم: ٢٧.

[١٠٧] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١ ص١١٦، رقم: ٢٣٨.

١٠٨ ابن حبان، الثقات، ترجمة: ١٦١٨، والذهبي، الكاشف، ترجمة:١٥٥.

١٠٩ التحفة، رقم: ١٠٠٢٣. وانظر: النسائي، السنن الكبرى، ١٠٦٦١.

١١٠ المرجع السابق، رقم: ١٠٠٢٣.

١١١ الطبراني، المعجم الأوسط، حديث: ٢٠٦٦.

١١٢ مجمع الزوائد، حديث: ١٧٠٥٣.

١١٣ الترمذي، السنن، حديث:٣٩١٤.

١١٤ مسلم، الصحيح، حديث:١١١٨.

[١١٥] الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١٦، ص٧٩، ترجمة:٤.

[١١٦] ابن حجر، لسان الميزان، ج١، ص٢٨، ترجمة: ٢٥٨.

[١١٧] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص١٨٦، ترجمة:٣٩٨.

[١١٨] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٠٣، ترجمة: ٤٢٩، وانظر: ابن حبان، الثقات، ترجمة: ١٦٧٥.

[١١٩] أحمد بن حنبل، المسند، حديث: ٢٨٣٤٨، وصححه الحاكم، رقم:٤٩٢٥، ووافقه الذهبي، وقال الهثيمي في مجمع الزوائد، رقم: ١٥٦٩٦، ورجاله رجال الصّحيح.

[١٢٠] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٧٣، ترجمة:٥٧١.

[١٢١] ابن حبان، الصحيح، حديث:٣٠٤١.

[١٢٢] وسكت عنه البخاري، حديث: ١١٤٤، وذكره ابن حبان في الثقات، ترجمة: ١٦٤٦، وفي خلاصة الأحكام، ج٢، ص٧٦١، رواه أبو داود، ولم يضعفه، وفيه رجل سكتوا عنه، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، ج٢، ص١٢٢، حديث:١٧٢٢، وفي الأحاديث المختارة للضياء، ج١، ص١٨١، حديث:٢٨٥، وفي مجمع الزوائد، حديث:٩٨٦٤ رواه أحمد وأبو يعلى، والبزار، والطبراني، ورجاله ثقات.

[١٢٣] انظر معنى لفظة مقبول عند ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب لمحمد خلف سلامة

http: www.ahlalhdeeth.com،vb،showthread.php?p=٧٧٨٥٥٦

[١٢٤] انظر شذرات من المنهج المأمول ببيان معنى قول ابن حجر مقبول، أبو محمد الألفي،

http: www.ahlalhdeeth.com،vb،showthread.php?p=٧٧٨٥٥٦

[١٢٥] انظر: ابن حجر، تغليق التعليق، ج٣، ص٣١٩، وأحمد بن حنبل، المسند، ج٤، ص٣٨٨، ورواه أبو داود، حديث: ٣٦٢٨، والنسائي، ج٧، ص٣١٦، من حديث ابن المبارك عن وبر بن أبي دليلة، وابن ماجه، حديث:٢٤٢٧ من حديث وكيع.

[١٢٦] ابن حجر، التقريب، ج١، ص٤٩٠.

[١٢٧] ابن حبان، الصحيح، ج١١، ص٤٨٦، حديث: ٥٠٨٩. قال الشيخ شعيب:" إسناده حسن".

[١٢٨] ابن حجر، الفتح، ج٥، ص٦٢.

[١٢٩] ابن حجر، الإصابة، ج٣، ص٥٤.

[١٣٠] ابن حجر، الإصابة في معرفة الصحابة، ج٣، ص٦٤.

[١٣١] المرجع السابق، ج٣، ص٤٩٠.

١٣٢ أبو داود، السنن، حديث:٤٥٠٣... "أن محلّم بن جثّامة اللّيثيّ قتل رجلا من أشجع في الإسلام، ...الحديث. وانظر: ابن حجر، التّقريب، ج١، ص٢١٩.

١٣٣ ابن حجر، هدي السّاري، ج١، ص١٨.

[١٣٤] الدّارقطنيّ، السنن، ج٣، ص٨، حديث: ٢٣، والحديث أخرجه كذلك البيهقيّ الكبرى، ج٥، حديث: ٣١٥، من طريق الدّارقطنيّ، ج٣، ص٨، حديث:٢٣، ولم يتفرّد به منقذ عن عثمان ابن عفّان، فقد تابعه سعيد بن المسيّب، قال الإمام أحمد، ج١، ص٦٢: حدّثنا أبو سعيد مولى بني هاشم ثنا عبد الله بن لهيعة ثنا موسى بن وردان قال سمعت سعيد بن المسيّب يقول: سمعت عثمان يخطب على المنبر وهو يقول: كنت أبتاع التّمر من بطن من اليهود، يقال لهم بنو قينقاع، فأبيعه بربح، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فقال: يا عثمان؛ إذا اشتريت فاكتل، وإذا بعت فكل". وشرح المعاني، ج٤، ص١٦، أخرجه كذلك عبد بن حميد، رقم: ٥٢، عن ابن المبارك، وابن ماجه، حديث:٢٢٣٠، عن أبي عبد الرّحمن المقرئ، والبزّار، حديث:٣٧٩، عن الحسن بن موسى، والبيهقيّ، الكبرى، ج٥، ص٣١٥، عن سعيد ابن أبي مريم، جميعا عن ابن لهيعة ثنا موسى بن وردان بنحوه قلت: وهذا من صحاح أحاديث ابن لهيعة من رواية العبادلة الثّلاثة الكبراء: ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ.

١٣٥ ابن حجر، التقريب، ج١، ص٣٧٤.

١٣٦ ابن حجر، تغليق التّعليق، ج٢، ص٤٣٦. وانظر: ابن أبي شيبة، المصنف، حديث:٣٤٤٠.

١٣٧ ابن حجر، الإصابة في معرفة الصحابة، ج١، ص٢٩١.

١٣٨ أحمد بن حنبل، المسند، ج٤، ص٢١٠.

١٣٩ وأخرجه ابن ماجه، السنن، حديث: ٢٧٠٧، وابن سعد، الطّبقات، ج٧، ص٤٢٧، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، ج٢، ص١٥٠، حديث: ١٤٩، والطّبرانيّ، الكبير، ج٢، ص٣٢، حديث: ١١٩٣، ١١٩٤، ومسند الشّاميّين، حديث: ٤٦٩، وابن قانع، معجم الصّحابة، ج١، ص٧٦، والحاكم، ج٢، ص٥٤٥، وأبو نعيم، معرفة الصّحابة، حديث: ١١٤٦، ١١٤٥، والبيهقيّ، شعب الإيمان، ج٣، ص٢٥٦، حديث: ٣٤٧٢.

١٤٠ ابن حجر، التقريب، ج١، ص٣٥١.

١٤١ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٦، ص٢٥٤، ترجمة:٥٥٦، والذهبي، الكاشف، ج١، ص٦٤٦، ترجمة: ٣٣٢٧، والثقات لابن حبان، ج٥ ص١٠٩، ترجمة: ٤٠٨٨، والثقات للعجلي، ج٢، ص٨٨، ترجمة:١٠٨١.

١٤٢ ابن حجر، التقريب، ج١، ص٣٥٢.

[١٤٣] أبو داود، السنن، حديث:٤١١٤.

[١٤٤] الترمذي، السنن، حديث: ٣٠٠٥، وانظر طريقه في المسند الجامع، ج ٢٠، ص١٠٦١، حديث:١٧٦٢٢، وسنن البيهقي، ج٧، ص٩٢ والفتح، ج١، ص٥٥٠، وج١٢، ص٣٧، وشرح السنة، ج٩، رقم:٢٤، والإتحاف، ج٦، ص٤٩١، والخطيب في التاريخ، ج٣، ص١٦، و٨ج، ص٣٣٩.

[١٤٥] النووي، شرح النووي على مسلم، ج٥، ص٢٤٠، وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة، ج١٠، ص٢٤٢٦، رقم الفتوى:٧٢٧٤٣، تعليل اعتداد فاطمة بنت قيس في بيت ابن أم مكتوم.

[١٤٦] انظر تقريب التهذيب، ج١، ص٥٥٩، ترجمة:٧٠٩٢، وقال: مكاتب أم سلمة مقبول من الثالثة، وفي الكاشف، ج٢، ص٣١٦، ترجمة: ٥٧٩٥، ثقة، وسكت عليه البخاري في التاريخ الكبير، ج٨، ص١٣٥، رقم: ٢٤٦٦، والثقات لابن حبان، ج٥، ص٤٨٦، ترجمة: ٥٨٥٤، وسكت عليه في الجرح والتعديل، ج٨، ص٥٠٢، رقم:٢٣٠٠.

[١٤٧] ابن حبان، الثقات، ج٥، ص٤٨٦.

[١٤٨] ابن حجر، التقريب، ج١، ص٥٥٩، وترجمة: ٧٠٩٢.

[١٤٩] الذهبي، الكاشف، ج٢، ص٣١٦، ترجمة: ٥٧٥٩.

[١٥٠] اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص١٤٢.

[١٥١] ابن حجر، فتح الباري، ج١٥، ص٤٨.